

### نظرة عامة

الهيكلية الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وتحرير التجارة ودعم القطاع المالي بمساندة عدد من المؤسسات الدولية.

في المقابل، شهدت الفترة الثانية (2009-2016) تغييراً في نمط السياسات الإصلاحية في البلدان العربية بحيث ركزت بشكل أكبر على التدابير والسياسات الهادفة إلى احتواء تأثير الصدمات الاقتصادية التي شهدتها عدة بلدان عربية في تلك الفترة وأثرت على أدائها الاقتصادي. جاء على رأس هذه السياسات تدابير ضبط أوضاع المالية العامة وزيادة مستويات قدرة السياسة النقدية ونظم الصرف على امتصاص أثر الصدمات الخارجية، مع تحول جانب كبير من الاهتمام إلى برامج وإصلاحات تنويع الهياكل الاقتصادية كانعكاس لتأثر الاقتصادات العربية النفطية بالتراجع الكبير المسجل في الأسعار العالمية للنفط بداية من منتصف عام 2014.

لكن وعلى الرغم من مسيرة الإصلاح الاقتصادي في البلدان العربية التي تمتد لعقود طويلة يُلاحظ المتتبع لأداء الاقتصادات العربية تذبذب معدلات النمو المحققة في هذه البلدان وعدم شموليتها وقصورها عن توفير فرص العمل اللازمة لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل وإحداث خفض ملموس في أعداد المتعطلين عن العمل إضافة إلى استمرار مواطن الهشاشة الاقتصادية في عدد من هذه البلدان. يطرح هذا الأمر عدد من التساؤلات المهمة فيما يتعلق بدور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي. في هذا الصدد، تؤكد العديد من الدراسات اختلاف تجارب الإصلاح الاقتصادي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي عبر العقود الأربعة الماضية ما بين المجموعات الإقليمية المختلفة واختلافها كذلك من دولة لأخرى. ففي أغلب الحالات يصعب تأكيد وجود

شهدت الاقتصادات العربية مجموعة من التطورات العالمية والتحويلات الإقليمية التي أثرت على أدائها الاقتصادي خلال الفترة (2000-2016)، والتي يمكن تقسيمها حسب التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية إلى فترتين رئيسيتين اتسمت كل منهما باتجاهات متباينة لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية. تتمثل الفترة الأولى في السنوات الممتدة منذ عام 2000 وحتى عام 2008، فيما تشمل الفترة الثانية السنوات منذ عام 2009 وحتى عام 2016. وخلال الفترتين السابقتين، سلكت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للدول العربية (النمو الاقتصادي، التضخم، رصيد الموازنة العامة للنتائج، رصيد ميزان المعاملات الجارية للنتائج) مسارين مختلفين متأثراً بتغيرات اقتصادية دولية وإقليمية انعكست على التوازنات الداخلية والخارجية لتلك البلدان.

إزاء هذه التطورات تبنت الدول العربية مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تنوعت ما بين إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي وحزم أخرى للإصلاحات الهيكلية والمؤسسية بهدف دفع النشاط الاقتصادي والقضاء على الاختلالات الاقتصادية التي تعيق قدرة هذه البلدان على تحقيق النمو الشامل والمستدام. فقد شهد الإصلاح الاقتصادي في البلدان العربية زخماً قوياً ومتسارعاً في الفترة من عام 2000 وحتى عام 2008 حيث قامت العديد من البلدان العربية خلال تلك الفترة بمواصلة تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي التي بدأت تطبيقها منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي بهدف تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية من خلال تنفيذ سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية. كما تحول جانباً من الزخم الإصلاحي في هذه الدول باتجاه الإصلاحات

الإصلاحات الأكثر قدرة على دعم النمو في البلدان العربية. وفي الختام يخلص الفصل إلى بعض الاستنتاجات الرئيسية في هذا السياق وبعض التوصيات على صعيد السياسات في البلدان العربية.

### دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي

يهتم هذا الجزء بعرض بعض الاسهامات الاقتصادية والدلائل التطبيقية المتعلقة بالعلاقة ما بين سياسات الإصلاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي بشكل عام وفق التجارب العالمية مُقسمة حسب نوع الإصلاحات التي يُمكن تقسيمها لغرض الدراسة إلى أربعة أنواع رئيسية من الإصلاحات تتمثل في:

1. برامج الإصلاح الاقتصادي.
2. إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية.
3. الإصلاحات الهيكلية.
4. الإصلاحات المؤسسية.

### برامج الإصلاح الاقتصادي

تمثل برامج الإصلاح الاقتصادي حزمة متكاملة من سياسات إصلاح الاقتصاد الكلي تُنفذ في المدى القصير والمتوسط والطويل. تتضمن تلك البرامج عدداً من السياسات التي تستهدف إدارة كل من جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف احتواء العجزات الداخلية والخارجية وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ودفع مقومات النمو الاقتصادي فيما يعرف بسياسات العلاج بالصدمة (Shock therapy). تشتمل هذه البرامج على نوعين من سياسات الإصلاح يتمثل الأول في سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي (Economic stabilization policies)، ويتمثل الثاني في سياسات التكيف/التعديل الهيكلي (Structural adjustment policies).

فمن حيث سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي فتشتمل على حزمة من الإجراءات التي تستهدف تحقيق التوازن ما بين جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية القائمة من خلال الاتجاه إلى خفض مستويات الطلب الكلي مع توجه نحو أعمال آليات

ارتباط ما بين سياسات الإصلاح ومعدلات النمو في دولة ما نظراً لكون معدلات النمو تشهد تذبذباً بشكل عام من سنةٍ لآخرى وتعكس في جانب كبير منها أيضاً مجمل التطورات الاقتصادية الدولية. إلا أن الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن ما يمكن التأكيد عليه هو أن تجارب الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية لم تنجح في تحقيق نجاح ملموس في دفع النمو بمعدلات متسارعة ومستدامة إلا في عدد محدود من الدول. تشير الدراسات إلى أن هذا الأمر قد ينطبق بشكل أكبر في بعض الحالات على الإصلاحات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي (احتواء العجزات في الموازنات العامة وخفض معدلات التضخم) حيث تعمل هذه السياسات غالباً على تحقيق أهدافها من خلال تقليل مستويات الطلب الكلي ومن ثم فقد ينتج عنها انخفاض معدلات النمو لاسيما في الأجل القصير، فيما يؤكد عدد من الدراسات في المقابل على الأثر المعنوي والملموس للإصلاحات الهيكلية والمؤسسية في دعم الأداء الاقتصادي والتغلب على الاختلالات التي تعيق تحقيق النمو الشامل والمستدام في عدد كبير من البلدان وخاصةً البلدان النامية.

على ضوء ما سبق، يهدف فصل محور التقرير لهذا العام إلى بيان وتقييم دور الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية في تعزيز ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2016-2020)، حيث يتعرض الفصل إلى الأدبيات السابقة والدلائل التطبيقية (Empirical Evidence) التي اهتمت بدراسة العلاقة ما بين الإصلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي. كما يتطرق الفصل إلى أداء الاقتصاد الكلي في البلدان العربية خلال الفترة المشار إليها. كذلك يتناول الفصل تجربة الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية سواءً على صعيد إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي أو الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية.

وفي محاولة لقياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي تم تطبيق نموذج قياسي يحاول الربط ما بين بعض الدلائل المرتبطة بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ومعدلات نمو الناتج في البلدان العربية باستخدام نموذج البيانات المقطعية (Panel Data) للوصول إلى نتائج توضح ماهية

أو الاستقرار الاقتصادي في عدد من البلدان في احتواء الزيادة في مستويات الطلب الكلي، إلا أنها عادةً ما تكون ذات تأثير غير موالي على مستوى الطلب الكلي ومن ثم معدل نمو الناتج المحلي<sup>(5)</sup>. وغالباً ما ينتج عن تطبيق تلك الإصلاحات في الأجل القصير آثاراً غير مواتية على مستويات الناتج والتشغيل حيث تؤدي إلى خفض الأجور وتؤثر على مستويات توزيع الدخل ورفاهية الأفراد وتؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر. في المقابل، فإن استمرار تنفيذ تلك الإصلاحات يسهم في الأجلين المتوسط والطويل في دعم مستويات الناتج والتشغيل ورفاهية الفرد.

أما فيما يتعلق بسياسات التكيف الهيكلي، فنظراً لكونها ترتبط بإعادة تشكيل دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية وإعمال آليات السوق بهدف زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي فيما يعرف بسياسات الخصخصة فغالباً ما ينتج عنها ارتفاع كبير في معدلات البطالة الصريحة (Open Unemployment) نتيجة تسريح العمالة من القطاع العام لا سيما في ظل المقدرة المحدودة للقطاع الخاص على استيعاب المتعطلين عن العمل نتيجة تلك السياسات بما يؤدي إلى تزايد حجم العمالة في القطاع غير الرسمي وزيادة ملموسة لمعدلات البطالة. من جهة أخرى فإن تلك الإصلاحات عادة ما تتسبب في إعادة توزيع الثروة في المجتمع وظهور تكتلات ومناطق نفوذ اقتصادية وسياسية تضعف كثيراً من تأثير تلك الإصلاحات<sup>(6)</sup>.

تؤكد الدلائل التطبيقية المتاحة حول أثر إصلاحات الاقتصاد الكلي في دعم النمو الاقتصادي على مستوى الأقاليم المتعددة، اختلاف تجارب الإصلاح الاقتصادي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي عبر العقود

السوق وذلك باستخدام كل من السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف<sup>(1)</sup>.

أما على صعيد سياسات التكيف الهيكلي، فتسعى إلى تحقيق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية بما يساعد على زيادة مستويات العرض الكلي. تشتمل هذه السياسات على عدد من التدابير التي تستهدف تعبئة الموارد المحلية عن طريق السياسات المالية والنقدية والائتمانية وإصلاح هيكل الحوافز الاقتصادية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص، وتحرير سعر صرف العملة المحلية، وإزالة القيود في أسواق السلع والمنتجات، وزيادة مستويات كفاءة الجهاز الإداري للدولة، والتوسع في منح الحوافز والتسهيلات للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(2)</sup>. يغلب على هذه السياسات الطابع القطاعي حيث توجه إلى زيادة مستويات الصادرات وترشيد دور الحكومة في الاقتصاد لصالح زيادة دور القطاع الخاص بهدف دعم النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل<sup>(3)</sup>.

فيما يتعلق بتأثير برامج الإصلاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي تؤكد عدة دراسات على أهمية تلك البرامج في حفز النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي<sup>(4)</sup>، بيد أن تأثير تلك السياسات على النمو الاقتصادي يختلف حسب المدى الزمني لتطبيق تلك الإصلاحات وحسب نوعها أي ما إذا كانت سياسات للتنشيط الاقتصادي أو سياسات للتكيف الهيكلي كما سبق الإشارة. في هذا السياق، تشير الدراسات إلى أنه رغم نجاح سياسات التنشيط

(1) نجلاء الأهواني (1993). "سياسات التكيف والإصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل في مصر"، بحث مشارك في أعمال الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ومنظمة العمل العربي تحت عنوان (التعطل في دول الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 102.

(2) محمود خالد المسافر (2002)، "العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب"، بيت الحكمة، بغداد، ص 155.

(3) عبد الله جميل النصيرات، "الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الأردن"، أطروحة دكتوراه، ص 82.

(4) Peterson Institute for International Economics, "From Macroeconomic Policies to Long Term Growth, How Latin America Watched the Global Financial Crisis"، www.piie.com.

(5) Khan Mohsin S. and Knight Malcolm D. (1981) "Stabilization Program in Developing Countries: A Formwork IMF Staff Papers", Vol. 28, No.1, pp.2-5.

(6) Solimano, A. (2006). "Comments on Jayati Ghosh's Presentation on "Macro-Economic Policy and Inequality", Macroeconomic Policy and Inequality, Summary Prepared for the UNRISD-Sida/SAREC Workshop on Social Policy and Equality", Feb.

الإصلاحات وحسب نوعها أي ما إذا كانت سياسات للتنشيط الاقتصادي أو سياسات للتكيف الهيكلي كما سبق الإشارة. في هذا السياق، تشير الدراسات إلى أنه رغم نجاح سياسات التنشيط أو الاستقرار الاقتصادي في عدد من البلدان في احتواء الزيادة في مستويات الطلب الكلي، إلا أنها عادةً ما تكون ذات تأثير غير مواتي على مستوى الطلب الكلي ومن ثم معدل نمو الناتج المحلي<sup>(10)</sup>. وغالباً ما ينتج عن تطبيق تلك الإصلاحات في الأجل القصير آثاراً غير مواتية على مستويات الناتج والتشغيل حيث تؤدي إلى خفض الأجور وتؤثر على مستويات توزيع الدخل ورفاهية الأفراد وتؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر. في المقابل، فإن استمرار تنفيذ تلك الإصلاحات يسهم في الأجلين المتوسط والطويل في دعم مستويات الناتج والتشغيل ورفاهية الفرد.

أما فيما يتعلق بسياسات التكيف الهيكلي، فنظراً لكونها ترتبط بإعادة تشكيل دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية وإعمال آليات السوق بهدف زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي فيما يعرف بسياسات الخصخصة فغالباً ما ينتج عنها ارتفاع كبير في معدلات البطالة الصريحة (Open Unemployment) نتيجة تسريح العمالة من القطاع العام لا سيما في ظل القدرة المحدودة للقطاع الخاص على استيعاب المتعطلين عن العمل نتيجة تلك السياسات بما يؤدي إلى تزايد حجم العمالة في القطاع غير الرسمي وزيادة ملموسة لمعدلات البطالة. من جهة أخرى فإن تلك الإصلاحات عادة ما تتسبب في إعادة توزيع الثروة في المجتمع وظهور تكتلات ومناطق نفوذ اقتصادية وسياسية تضعف كثيراً من تأثير تلك الإصلاحات<sup>(11)</sup>.

تؤكد الدلائل التطبيقية المتاحة حول أثر إصلاحات الاقتصاد الكلي في دعم النمو الاقتصادي على مستوى الأقاليم المتعددة، اختلاف تجارب الإصلاح الاقتصادي

الأربع الماضية ما بين المجموعات الإقليمية المختلفة ومن دولة لأخرى. في هذا الصدد، لم تنجح تجارب الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق نجاح ملموس في دفع النمو بمعدلات متسارعة ومستدامة إلا في عدد محدود من الدول مثل تشيلي والصين وأستراليا، فيما كانت تأثيراتها غير مواتية على النمو الاقتصادي في العديد من الدول.

ففي معظم دول أمريكا اللاتينية خلال حقبة التسعينات لم يعقب تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية حدوث نمو متسارع في معدلات النمو الاقتصادي إلا في حالة تشيلي. تشير تجربة تشيلي على الأخص والتي نفذت إصلاحات اقتصادية كلية لفترات متعاقبة على مدار خمسة وعشرين عاماً بداية من منتصف السبعينيات إلى أن الوصول إلى معدلات نمو مستقرة لم يتحقق إلا بعد مرور عشر سنوات منذ بدء الإصلاحات وبعد سلسلة طويلة من التعرض للآزمات الاقتصادية والأخطاء على صعيد السياسات.

والخاص، وتحرير سعر صرف العملة المحلية، وإزالة القيود في أسواق السلع والمنتجات، وزيادة مستويات كفاءة الجهاز الإداري للدولة، والتوسع في منح الحوافز والتسهيلات للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(7)</sup>. يغلب على هذه السياسات الطابع القطاعي حيث توجه إلى زيادة مستويات الصادرات وترشيد دور الحكومة في الاقتصاد لصالح زيادة دور القطاع الخاص بهدف دعم النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل<sup>(8)</sup>.

فيما يتعلق بتأثير برامج الإصلاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي تؤكد عدة دراسات على أهمية تلك البرامج في حفز النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي<sup>(9)</sup>، بيد أن تأثير تلك السياسات على النمو الاقتصادي يختلف حسب المدى الزمني لتطبيق تلك

<sup>(10)</sup> Khan Mohsin S. and Knight Malcolm D. (1981) "Stabilization Program in Developing Countries: A Formwork IMF Staff Papers", Vol. 28, No.1, pp.2-5.

<sup>(11)</sup> Solimano, A. (2006). "Comments on Jayati Ghosh's Presentation on "Macro-Economic Policy and Inequality", Macroeconomic Policy and Inequality, Summary Prepared for the UNRISD-Sida/SAREC Workshop on Social Policy and Equality", Feb.

<sup>(7)</sup> محمود خالد المسافر (2002)، "العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب"، بيت الحكمة، بغداد، ص155.

<sup>(8)</sup> عبد الله جميل النصيرات، "الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الأردن"، أطروحة دكتوراه، ص 82.

<sup>(9)</sup> Peterson Institute for International Economics, "From Macroeconomic Policies to Long Term Growth, How Latin America Watched the Global Financial Crisis"، www.piie.com.

الصين مقارنة بالهند وكذا إلى تباين تجربة الدولتين فيما يتعلق بإصلاحات تمكين القطاع الخاص. ففي حين كان القطاع الخاص مساهماً بارزاً في تحقيق الزيادة المسجلة في النمو في الصين نظراً لدور الإصلاحات في أعمال آليات السوق، لم تشهد أنشطة القطاع في الهند ذات القدر من تسارع النمو. من جهة أخرى، حققت الصين تقدماً كبيراً على صعيد إصلاحات تحرير أسواق العمل والمنتجات مقارنة بالهند حيث ساهمت تلك الإصلاحات في تشجيع المنافسة وزيادة الانتاجية وبالتالي دعم معدل نمو الصين خلال تلك الفترة<sup>(13)</sup>.

كذلك، عملت إصلاحات الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية الكلية المنضبطة على تقليل مستويات تأثير الاقتصاد الاسترالي بأزمة دول جنوب شرق آسيا وساعدت على تحقيق معدلات نمو اقتصادي قوية بعكس شركائها التجاريين الذين عانوا من ركود اقتصادي خلال تلك الفترة. كذلك كان من أهم أسباب نجاح تلك الإصلاحات في دعم النمو اهتمام استراليا بتطبيق عدد من الإصلاحات الاقتصادية الجزئية Microeconomic Reforms التي عالجت التشوهات في أسواق العمل والمنتجات ورأس المال بما رفع من مستويات المنافسة وعمل على زيادة مستويات المرونة والكفاءة الاقتصادية<sup>(14)</sup>.

رغم ذلك فهناك عدد من الدلائل على أن تنفيذ إصلاحات الاقتصاد الكلي في بعض الدول النامية وعلى رأسها الصين وروسيا ودول أوروبا الشرقية صاحبه تراجع في مستويات الناتج والتشغيل وارتفاع كبير في مستويات عدم العدالة في توزيع الدخل. لذلك فإن بعض الدراسات التي تناولت تجربة دول أمريكا اللاتينية تؤكد أن إصلاحات آليات السوق لا بد وأن يرافقها إجراءات موازية على صعيد الضمان الاجتماعي وإصلاحات معززة للديمقراطية على الصعيد السياسي حتى تؤتي ثمارها<sup>(15)</sup>.

وعلاقتها بالنمو الاقتصادي عبر العقود الأربع الماضية ما بين المجموعات الإقليمية المختلفة ومن دولة لأخرى. في هذا الصدد، لم تنجح تجارب الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق نجاح ملموس في دفع النمو بمعدلات متسارعة ومستدامة إلا في عدد محدود من الدول مثل تشيلي والصين واستراليا، فيما كانت تأثيراتها غير مواتية على النمو الاقتصادي في العديد من الدول.

ففي معظم دول أمريكا اللاتينية خلال حقبة التسعينات لم يعقب تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية حدوث نمو متسارع في معدلات النمو الاقتصادي إلا في حالة تشيلي. تشير تجربة تشيلي على الأخص والتي نفذت إصلاحات اقتصادية كلية لفترات متعاقبة على مدار خمسة وعشرين عاماً بداية من منتصف السبعينيات إلى أن الوصول إلى معدلات نمو مستقرة لم يتحقق إلا بعد مرور عشر سنوات منذ بدء الإصلاحات وبعد سلسلة طويلة من التعرض للأزمات الاقتصادية والأخطاء على صعيد السياسات.

في المقابل، قامت الصين بتنفيذ إصلاحات اقتصادية بنهاية حقبة السبعينيات من القرن الماضي مكنتها من تحقيق نمو اقتصادي سريع لأربع عقود كاملة، بيد أن هذه الإصلاحات لم تقم على أساس العلاج بالصدمة أو الخصخصة واسعة النطاق بخلاف النهج المتبع في باقي الدول النامية حيث قامت التجربة بالأساس على تشجيع آليات السوق والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر والتوسع في تنويع الامكانيات التصديرية. في المقابل، قامت الهند بتطبيق إصلاحات قائمة على التحول نحو آليات السوق خلال عقد التسعينيات إلا أن تسارع النمو لم يحدث بذات الوتيرة التي شهدتها الصين<sup>(12)</sup>. يُعزى الفارق بين تجربتي الصين والهند إلى عدد من العوامل من أهمها الزيادة الكبيرة في مستويات الادخار والاستثمار في

<sup>(13)</sup> Bajpai N. et al. (1997). "Economic Reforms in China and India: Selected Issues in industrial Policy", Colombia University Libraries.

<sup>(14)</sup> Economic Policy Reform and Australia's Recent Economic Performance, Budget Paper No.1: Budget Strategy and Outlook 1999-2000.

<sup>(15)</sup> Solimano, A. (2006). Op cit.

<sup>(12)</sup> Solimano, A. (2006). "Comments on Jayati Ghosh's presentation on "Macro-economic Policy and inequality", Macroeconomic Policy and Inequality, Summary Prepared for the UNRISD-Sida/SAREC Workshop on Social Policy and Equality", Feb.

السياسة المالية لتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وكذلك بمقدور أدوات السياسة المالية أن تسهم إيجاباً في الحد من البطالة والفقر من خلال ضمان ديناميكية أسواق العمل.

تساعد السياسات المالية المنضبطة على احتواء تكلفة الدين العام وخفض الضغوط التضخمية وخفض مخاطر إصدارات الدين السيادي وبالتالي دعم النمو الاقتصادي. كما أن العلاقة بينهما تبادلية أيضاً، حيث أن ارتفاع النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية ودعم الموازنة العامة للدولة<sup>(18)</sup>. تتفق الدراسات على أن إصلاحات المالية العامة لها قدرة كبيرة على دفع النمو الاقتصادي. في هذا السياق، يمكن أن تساهم إصلاحات المالية العامة إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية الأخرى الضرورية لدفع النمو في رفع النمو الاقتصادي بنحو ثلاثة أرباع النقطة المئوية في الدول المتقدمة لا سيما في السنوات العشرة التالية للإصلاحات المالية<sup>(19)</sup>. يأتي تأثير الإصلاحات المالية على النمو الاقتصادي من خلال تأثيراتها على كل من الاقتصاد الكلي والجزئي.

فعلى صعيد الاقتصاد الكلي، تعمل الإصلاحات المالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي اللازم لدفع النمو من خلال سياسات الانضباط المالي الهادفة إلى احتواء العجزات في الموازنة العامة بما يساعد على احتواء الزيادة في معدلات التضخم والفائدة وتقليل الضغوطات على موازين المدفوعات بما يدعم مسارات النمو. فعلى سبيل المثال ساهمت جهود الانضباط المالي التي طبقت في تشيلي خلال حقبة السبعينيات في خفض مستويات العجز الأولي في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 28 نقطة مئوية خلال خمس

من جانب آخر، يشار إلى أن صدمات التجارة الخارجية تلعب دوراً مهماً في التأثير على مستوى فاعلية إصلاحات الاقتصاد الكلي، وصدّات التجارة غير المواتية قد تحول دون تحقق الأثر الإيجابي لتلك الإصلاحات على النمو الاقتصادي، فيما تعمل الصدمات المواتية في المقابل على تعزيز الأثر الإيجابي لهذه الإصلاحات<sup>(16)</sup>.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشير بعض الدراسات إلى أن مسارات النمو كانت مُحِطَة ودون المستوى وذلك لتأخر المنطقة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية مقارنة بعدد من المجموعات الدولية الأخرى. ففي حقبة الثمانينات كان تأثير الإصلاحات المنفذة على النمو محدوداً بسبب التركيز على تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية في بيئة لا تتسم باستقرار الاقتصاد الكلي، كما أن تلك النتائج تنطبق أيضاً على الإصلاحات المنفذة خلال حقبة التسعينيات والتي تمثلت أغلبها في إصلاحات الاقتصاد الكلي مع إهمال تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية الضرورية لدعم النمو<sup>(17)</sup>.

### إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية

بعد التطرق لتأثير برامج الإصلاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي يهتم هذا الجزء بتوضيح تأثير إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي بما يشمل إصلاحات السياسة المالية والنقدية وسياسات أسعار الصرف.

#### 1. إصلاحات السياسة المالية

تُعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي من الممكن أن تلعب دوراً مهماً في رفع النمو الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل وذلك من خلال عدد من الآليات من بينها زيادة مستويات الإنفاق على البنية الأساسية واستخدام أدوات

<sup>(18)</sup> Peterson Institute for International Economics, "From Macroeconomic Policies to Long Term Growth, How Latin America Watched the Global Financial Crisis", www.piie.com.

<sup>(19)</sup> International Monetary Fund (2015). "Fiscal Policy and Long-Term Growth", Policy Paper.

<sup>(16)</sup> Peterson Institute for International Economics, "From Macroeconomic Policies to Long Term Growth", How Latin America Watched the Global Financial Crisis", www.piie.com.

<sup>(17)</sup> Nabli, M. and Véganzonès- Varoudakis, M. (2004). "Reforms and Growth in MENA Countries New Empirical Evidence", The World Bank, Middle East and North Africa Working Paper Series, No. 36.

إلى أخرى، إلا أن صناع القرار لا بد وأن يركزوا على السياسات التي لها تأثير وقدر كبير على حفز النمو الاقتصادي. حيث تشير الدراسات التي تطرقت إلى تجارب الإصلاح المالي وعلاقتها بالنمو في 112 دولة إلى أن الإصلاحات المرتبطة بالإيرادات العامة لها قدرة كبيرة على دفع النمو بشكل مستدام في الدول النامية (تحقيق زيادة في النمو بنحو نقطة مئوية واحدة على الأقل لمدة خمس سنوات متعاقبة من تنفيذ سياسات الإصلاح). يشار كذلك في هذا الصدد إلى أن تجارب الإصلاح المالي على صعيد الإيرادات العامة والتي عملت على تقليل عبء الضرائب المباشرة لصالح الضرائب غير المباشرة ساهمت في تحقيق فترات من النمو المتسارع في نحو 37 في المائة من هذه الدول.

من جانب آخر، تشير الدراسات إلى قدرة الإصلاحات المرتبطة بالإنفاق العام على الاستمرارية والتأثير على النمو في كل من الدول المتقدمة والنامية. حيث ساهمت سياسات الإصلاح الرامية إلى توجيه مستويات الإنفاق العام نحو دعم الإنفاق على التعليم والصحة والبنية الأساسية في رفع النمو فيما يتراوح بين 20-40 في المائة من الحالات التي تم دراستها. الأهم من ذلك أن تبني مزيج من سياسات الإصلاح المالي على جانبي الإيرادات والنفقات العامة معاً بمقدوره أن يحدث تسارعاً في معدلات النمو باحتمال يقدر بنحو 60 في المائة من الحالات التي تم دراستها<sup>(23)</sup>. من جهة أخرى، توضح بعض الدراسات أن الإطار المؤسسي الذي يحكم المالية العامة وطريقة تنفيذ السياسة المالية يلعبان دوراً مهماً في هذا الصدد حيث لا بد وأن يتسم تنفيذ السياسات المالية بالمصداقية والشفافية لزيادة مستويات ثقة الأفراد في قرارات الحكومة وهو ما يساهم في تعزيز دور سياسة المالية العامة في دعم النمو الاقتصادي بالتعاون مع السياسات الاقتصادية الأخرى<sup>(24)</sup>.

سنوات من البدء في تطبيق تلك الإصلاحات، كما ساعدت كذلك على تصاعد وتيرة النمو مقارنةً بدول أمريكا اللاتينية الأخرى.

من المهم في هذا الصدد الإشارة إلى أن وتيرة تنفيذ سياسات الانضباط المالي كذلك تؤثر على مسارات النمو الاقتصادي وهو ما يجب أخذه في الاعتبار عند تنفيذ هذه الإصلاحات. كما يستلزم عند تنفيذ هذه الإصلاحات مراعاة الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة. فعلى سبيل المثال في حالات الكساد العميق غالباً ما يكون لسياسات الانضباط المالي تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل نتيجة لوجود فجوات الناتج وما قد ينتج عن تلك السياسات من الاتجاه إلى تسريح العمالة في الوقت الذي قد تنخفض فيه قدرة السياسات النقدية على حفز النمو حال تراجع معدلات الفائدة لمستويات صفرية أو لمستويات تقترب من الصفر بما يعمق من أثر تلك السياسات على النمو الاقتصادي<sup>(20)</sup>. على ضوء ما سبق فمن المهم بشكل عام وبالنسبة للبلدان التي لا تعاني من ضغوطات سوقية أن تنفذ جهود سياسات الانضباط المالي بشكل تدريجي لتجنب تأثيراتها السلبية على النمو الاقتصادي<sup>(21)</sup>. كما أن الأمر كذلك يعتمد على مدى توفر أو صعوبة الحصول على التمويل، ففي حالة وجود اختناقات في التمويل فإن الإصلاحات الهادفة إلى احتواء العجز المالي من خلال توسيع القاعدة الضريبية تساهم بشكل كبير في تعزيز النمو طويل الأجل<sup>(22)</sup>.

من جانب آخر، فإن مزيج الإصلاحات المنفذة لتحقيق الانضباط المالي وإن كان يختلف من دولة

<sup>(20)</sup> De Long, J.B., and L. Summers, (2012). "Fiscal Policy in a Depressed Economy" Brookings Papers on Economic Activity, Economic Studies Program, The Brookings Institution, Vol. 44(1), pp. 233-297.

<sup>(21)</sup> Blanchard, O. and Cottarelli, C., (2010) . "Ten Commandments for Fiscal Adjustment in Advanced Economies," IMF direct, Global Economy Forum.

<sup>(22)</sup> Baldacci, E., et al (2013). forthcoming, "Debt Reduction, Fiscal Adjustment, and Growth in Credit-Constrained Economies", Journal of Applied Economics.

<sup>(23)</sup> International Monetary Fund, (2014). "Fiscal Monitor: Public Expenditure Reform, Making Difficult Choices", April.

<sup>(24)</sup> Nazir et al. (2013). "Does Fiscal Policy Matter for Growth? Empirical Evidence from Pakistan", International Journal of Monetary Economics and Finance, Feb.

العبء الضريبي الفيدرالي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أن كل رفع في العبء الضريبي إلى الناتج بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى خفض معدل نمو الناتج بنحو 3 نقاط مئوية خلال العامين التاليين من خلال تأثير ذلك على مستويات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري<sup>(26)</sup>.

في السياق ذاته، أوضحت دراسة شملت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة من (1970-2006) أن حزم التحفيز المالي القائمة على خفض مستويات الضرائب كانت أكثر كفاءة في رفع النمو مقارنة بسياسات زيادة مستويات الإنفاق العام<sup>(27)</sup>. كذلك، تشير دراسة لصندوق النقد الدولي إلى أن جهود الانضباط المالي القائمة على خفض الإنفاق تعتبر أقل تأثيراً على النمو الاقتصادي من تلك التي تستند إلى زيادة مستويات الضرائب وذلك من خلال دراسة تجارب الانضباط المالي في 15 دولة على مدار ثلاثين عاماً. وجدت الدراسة أن خفض الإنفاق العام بنسبة 1 في المائة ليس له أي تأثير معنوي على النمو، في حين أن كل رفع للإيرادات العامة بنسبة 1 في المائة من خلال زيادة الضرائب يؤدي إلى انخفاض الناتج بنسبة 1.3 في المائة في العامين التاليين لرفع الضريبة<sup>(28)</sup>.

من حيث تأثير الأنواع المختلفة من الضرائب على النمو، توضح الدراسات القائمة على تجارب 21 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن ضرائب الاستهلاك والضرائب العقارية تعد ذات أثراً محدوداً على النمو الاقتصادي مقارنة

كذلك فإن إصلاحات المالية العامة تؤثر على النمو عبر آليات الاقتصاد الجزئي من خلال التأثير على أربع قنوات رئيسية تتمثل في: (1) عرض العمل، و(2) مستويات التراكم الرأسمالي، و(3) تعزيز رأس المال البشري، و(4) زيادة الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج. فالإصلاح الضريبي الهادف إلى تقليل العبء الضريبي على العاملين بأجر وخاصة فيما يتعلق بالشرائح الدنيا من الدخل وزيادة الحافز للعمل لدى الأفراد من خلال إعادة تصميم برامج إعانات المتعطلين عن العمل والإصلاحات التي تستهدف تحفيز الاستثمارات الخاصة والتمويل الذاتي للمشروعات مقابل الاقتراض وتحفيز عمليات الإبداع والابتكار من خلال بعض المزايا الضريبية والإنفاق الموجه لتعزيز رأس المال البشري لا سيما فيما يتعلق بقطاعات التعليم والصحة والبنية الأساسية كلها عوامل من شأنها أن تسهم في زيادة مستويات المعروض من العمل ورأس المال المادي والبشري وتؤثر إيجاباً على معدل النمو<sup>(25)</sup>.

في السياق ذاته، بينت دراسات صندوق النقد الدولي أن الإصلاح الضريبي الهادف إلى زيادة مستويات الكفاءة الضريبية يمكن أن يساهم في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل بنحو نصف نقطة مئوية، فيما يمكن أن يساهم تحويل اتجاه النفقات العامة باتجاه النفقات الرأسمالية إلى رفع النمو بنحو ربع نقطة مئوية. ولفتت الدراسة الانتباه إلى ضرورة أن يتكامل مع تطبيق سياسات الإصلاح المالي تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الأخرى ومن بينها الإصلاحات الهيكلية لتحرير التجارة وأسواق العمل والمنتجات لزيادة الادخار والاستثمار ودعم الابتكار لإتاحة الفرصة لنمو كبير في مستويات الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج.

كذلك، أشارت الدراسات إلى العلاقة العكسية ما بين العبء الضريبي (نسبة الضرائب إلى الدخل الشخصي) والنمو الاقتصادي، حيث أن تخفيض العبء الضريبي يعمل على دفع النمو. ففي الولايات المتحدة الأمريكية

خلصت دراسة اهتمت بتحليل العلاقة ما بين العبء الضريبي والنمو الاقتصادي باستخدام مؤشر نسبة

<sup>(26)</sup> Christina Romer & David Romer (2010). "The Macroeconomic Effects of Tax Changes: Estimates Based on A New Measure of Fiscal Shocks", American Economic Review, 763-801.

<sup>(27)</sup> Alberto Alesina & Silvia Ardagna (2010). "Large changes in fiscal policy: taxes versus spending, in Tax Policy and the Economy", University of Chicago Press, vol.24.

<sup>(28)</sup> International Monetary Fund, (2010). "will it hurt? Macroeconomic effects of fiscal consolidation, in World Economic Outlook: Recovery, Risk, and Rebalancing", <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/02/pdf/c3.pdf>.

<sup>(25)</sup> International Monetary Fund, (2014). "Fiscal Monitor: Public Expenditure Reform, Making Difficult Choices", April

الضروري تبني إصلاحات تستهدف زيادة مستويات كفاءة هذه النظم وضمان قدرتها على الاستمرار بالكفاءة اللازمة وبدون توليد ضغوطات متصاعدة على الموازنة العامة. في السياق ذاته، أشارت إحدى الدراسات التي قامت بتحليل الأثر طويل الأجل لنظم الضمان الاجتماعي في 12 دولة أوروبية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR Model إلى وجود علاقة عكسية ما بين الاتفاق على الضمان الاجتماعي والنتائج في الأجل الطويل حيث أن النظم السخية للضمان الاجتماعي تنعكس سلباً على الناتج من خلال زيادة مستويات البطالة وأكدت أهمية استخدام مزيج من السياسات الضريبية أقل تشويهاً لآليات عمل السوق لتمويل نفقات الضمان الاجتماعي.

## 2. إصلاحات السياسة النقدية

بدايةً يجدر القول إنه وفقاً لعدد من النظريات الاقتصادية والمدارس ولا سيما المدرسة النقدية، فإن الدور الأساسي المناط بالسياسة النقدية يتمثل في المساهمة في تحقيق الاستقرار السعري بما يدعم الاستقرار الاقتصادي حيث أن تأثير السياسة النقدية ينصب بشكل أساسي على مستويات الأسعار المحلية. أما فيما يتعلق بعلاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي، فالعديد من الاسهامات السابقة أكدت على أن دور السياسة النقدية في حفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة المعروض النقدي ينحصر في الأجل القصير فقط أما في الأجل الطويل فإن تلك الصدمات يتم توقعها من قبل الفاعلين الاقتصاديين وذلك وفق مدرسة التوقعات الرشيدة (Rational Expectations). بالتالي فإن الزيادة في المعروض النقدي لن تؤدي في الأجل الطويل إلا إلى زيادة في المستوى العام للأسعار. لذا فبخلاف السياسة المالية التي يناط بها دوراً رئيسياً في دفع النمو الاقتصادي وهو الدور الذي لاقي الكثير من الاهتمام من قبل الدراسات النظرية والتطبيقية فإن دور السياسة النقدية في هذا الإطار يتركز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداعم للنمو.

بالضرائب على الشركات وضرائب الدخل التي تعتبر الأكبر والأسوأ تأثيراً على النمو الاقتصادي<sup>(29)</sup>. في المقابل، يؤدي خفض الضرائب على أرباح الشركات إلى دعم النمو في الأجل الطويل ويؤدي إلى زيادة القاعدة الضريبية لأنها تُضعف الحافز لدى الأفراد والشركات على العمل والابتكار والإقدام على خوض المخاطر.

توضح الدراسات أن زيادة الضرائب على أرباح الشركات ارتبطت بتحقيق معدلات أقل من النمو الاقتصادي في نحو سبعين دولة خلال الفترة (1980 - 1997) وذلك من خلال تأثيراتها المحببة للادخار وللتراكم الرأسمالي وتأسيس المشروعات<sup>(30)</sup>. فعلى سبيل المثال بمقدور الولايات المتحدة التي لديها أعلى معدل للضرائب على أرباح الشركات مقارنة بباقي الدول المتقدمة الأخرى التي تصل إلى نحو 40 في المائة في حدها الأقصى أن ترفع النمو في متوسط دخل الفرد بما يتراوح ما بين 1 - 2 نقطة مئوية من خلال خفض الضرائب على أرباح الشركات بنحو 10 نقاط مئوية<sup>(31)</sup>.

من جهة أخرى، وفيما يتعلق بأهمية باقي جوانب الإصلاح المالي تشير الدراسات إلى أن **إصلاح نظم الضمان الاجتماعي ونظم الرعاية الصحية** يعدان من أهم محددات استدامة المالية العامة ومن أهم أولويات إصلاح المالية العامة التي من الممكن أن تدعم النمو الاقتصادي. في هذا السياق، تشير دراسات صندوق النقد الدولي إلى أن بنود الانفاق العام المرتبطة بتقديم الأفراد في العمر (نظم التقاعد ونظم الرعاية الصحية) تشكل نسبة تصل إلى 40 في المائة في الاقتصادات المتقدمة و30 في المائة في اقتصادات السوق الناشئة<sup>(32)</sup>. بناء عليه، فمن

(29) Jens Arnold, Bert Brys, et al, (2011). Tax Policy for Economic Recovery and Growth, 121 Economic Journal F59 – F80.

(30) Young Lee & Roger Gordon, "Tax Structure, and Economic Growth", Journal of Public Economics 1027 – 1043.

(31) MC Bride, (2012) "What is the Evidence on Taxes and Growth, Tax Foundation".

(32) International Monetary Fund, (2014). "Fiscal Monitor: Public Expenditure Reform, Making Difficult Choices", April.

المتقدمة بشكل عام في دعم معدلات النمو، بيد أنها حققت فقط مكاسب معتدلة على صعيد النمو في الدول النامية، وهو ما قد يُعزى إلى التحديات التي تواجه الدول النامية في تطبيق هذه السياسة ولاسيما فيما يتعلق بالتحديات الناتجة عن السياسات المالية غير المنضبطة<sup>(35)</sup>.

### 3. إصلاحات سعر الصرف

يعد سعر الصرف متغير نقدي بالأساس يؤثر على النمو من خلال قنوات التجارة الدولية والاستثمار. تشير تجربة دول أمريكا اللاتينية إلى أن احتواء العجز في ميزان المعاملات الجارية يأتي على رأس أولويات صانعي السياسات حيث كان سبباً في حدوث العديد من أزمات العملات في دول المنطقة التي كان السبب الرئيسي فيها عدم ملائمة سياسات سعر الصرف المتبعة. لذا تُعد مرونة أسعار الصرف من أهم الركائز لمواجهة الصدمات الخارجية. ففي حالة حدوث صدمة خارجية فإن استجابة سعر الصرف لهذه الصدمة بالتغير يكون أقل السياسات كلفة بالنسبة للاقتصاد، كما أنه يُعد كذلك أقل تأثيراً على الضغوط التضخمية ويساعد على عدم تهديد الاستقرار المالي<sup>(36)</sup>.

تفيد الدراسات بأن العلاقة بين سياسة سعر الصرف والنمو طويل الأجل قد لا تكون واضحة مثل غيرها من السياسات الأخرى. فليس هناك دلائل تطبيقية مؤكدة تفيد بوجود مثل هذه العلاقة. فالدلائل تفيد بأن الإصلاحات التي تقلل من مستويات عدم اليقين فيما يتعلق بسياسات سعر الصرف من شأنها توفير بيئة مواتية لتحقيق النمو.

(35) يمكن الاطلاع في هذا الصدد على:

- National Bureau of Economic Research, "Inflation Targeting Has Been a Successful Monetary Policy Strategy".
  - Ball, L. and Sherdin, N. (2003). "Does Inflation Targeting Matter?", National Bureau of Economic Research.
  - Hale G. and Philippov, A. (2015). "Is Transition to Inflation Targeting Good for Growth?", Federal Reserve Bank of San Francisco, economic Research.
- (36) Peterson Institute for International Economics, "From Macroeconomic Policies to Long Term Growth, How Latin America Watched the Global Financial Crisis", www.piie.com.

ترتبط الإصلاحات في مجال السياسة النقدية بكافة السياسات التي من شأنها أن تساهم في زيادة مستويات قدرة السياسة النقدية على تحقيق أهدافها الرئيسية التي من أهمها تحقيق الاستقرار السعري. حيث تتفق العديد من الدراسات أن السياسة النقدية لا بد وأن تهتم بشكل رئيسي بتوفير بيئة محفزة للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال توفير الاستقرار السعري الذي يساهم في زيادة مستويات الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين ودعم مستويات الاستهلاك والاستثمار.

في هذا السياق، تؤكد العديد من الدراسات وجود علاقة منضبطة وعكسية بين معدل التضخم والنمو طويل الأجل<sup>(33)</sup>، حيث أن ارتفاع التضخم يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة مستويات عدم اليقين ويضعف القدرة الشرائية بالتالي يؤثر سلباً على الاستهلاك والإدخار لا سيما بعد تخطي معدل التضخم لمستويات محددة Thresholds. كما أن التقلبات الكبيرة في معدل التضخم تُضعف الآليات السعرية وتعمل على خفض مستويات الانتاجية والنمو الاقتصادي<sup>(34)</sup>. في المقابل، خلصت دراسات أخرى إلى أهمية وجود قدر مقبول من معدلات التضخم لدفع النمو الاقتصادي ومن ثم وجود علاقة طردية بين المتغيرين لا سيما في الاقتصادات المتقدمة حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض الأجر الحقيقي للعمالة بما يحفز المنتجين على تشغيل عدد أكبر من العمال وزيادة الإنتاج.

في هذا الإطار، برزت سياسة استهداف التضخم كأحد الإصلاحات المطروحة على صعيد الإطار التشغيلي للسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار السعري. تشير الدراسات إلى نجاح تجربة استهداف التضخم في عدد من الدول من بينها تشيلي ونيوزيلندا وكندا والمملكة المتحدة في خفض معدلات التضخم وضمان تحركها في مسارات مستقرة بما ساعد على توفير بيئة محفزة للنمو الاقتصادي وتقليل التقلبات في مسارات النمو الاقتصادي. ساهم تطبيق هذه السياسة في الدول

(33) الأمثلة على ذلك كثير من بينها دراسات:

- Kormendi and McGuire (1985), Grier and Tullock (1989), Cozier and Selody (1992), Fischer (1993) and Barro, (1997).
- (34) Papademos, I. (2003). "The Contribution of Monetary Policy to Economic Growth".

أسواق المال وإصلاحات أسواق العمل وأسواق المنتجات وغيرها من التدابير الهيكلية الأخرى مثل إصلاحات تنويع الهياكل الاقتصادية والإصلاحات القطاعية مثل إصلاح قطاع التعليم، ملحق (1/10).

تؤثر هذه الإصلاحات بشكل رئيسي على مستويات الانتاجية التي تعد بدورها أهم قناة ينتقل بموجبها تأثير هذه الإصلاحات للقطاع الحقيقي.

توضح العديد من الدراسات أهمية الإصلاحات الهيكلية في دفع النمو الاقتصادي لا سيما في الأجل الطويل، حيث خلصت أحد الدراسات التي استخدمت نحو 500 مؤشر مرتبباً بتأثير الإصلاحات الهيكلية على النمو الاقتصادي تضمنتها نحو 46 دراسة قياسية لتطبيق نموذج انحدار يقيس العلاقة بين المتغيرين إلى وجود علاقة طويلة الأجل ما بين الإصلاحات الهيكلية والنمو الاقتصادي وأن جزءاً كبيراً من هذه العلاقة يُعزى إلى إصلاحات تحرير التجارة. أكدت هذه الدراسة على أن أثر الإصلاحات الهيكلية على النمو يختلف ما بين الأجلين القصير والطويل. ففي الأجل القصير، ترتبط تلك الإصلاحات بتكلفة اقتصادية لا يمكن تجاهلها، بيد أن تلك الإصلاحات لها أثر إيجابي ملموس وتراكمي على معدلات النمو الاقتصادي بمرور الوقت أي في الأجل الطويل<sup>(39)</sup>. ففي منطقة اليورو أكدت دراسة استخدمت نموذجاً اقتصادياً كلياً أن الإصلاحات الهيكلية لها تأثير معنوي على النمو طويل الأجل حيث تعمل على زيادة مستويات المنافسة ونمو الناتج والتشغيل<sup>(40)</sup>.

في هذا الإطار تسهم أسعار الصرف المثبتة في توفير بيئة محفزة للنمو إلا أنها في المقابل تعجز عن امتصاص الصدمات الخارجية بالتالي تخلق سياسات حمائية وتؤدي إلى تشوهات سعرية وتتسبب في التوزيع غير الكفء للموارد الاقتصادية<sup>(37)</sup>.

فيما يتعلق بالدلائل التطبيقية المتاحة، فلا تزال قليلة مقارنة بالمجالات الأخرى للإصلاحات الاقتصادية وذلك لكون المتغيرات النقدية لا تؤثر على النمو في الأجل الطويل كما سبق الإشارة<sup>(38)</sup>. كما أن الدلائل متناقضة فيما بينها، ففي حين تشير بعض الدراسات إلى وجود أثر إيجابي لسياسات سعر الصرف الثابت على النمو، يشير فريق آخر إلى أن سياسة سعر الصرف المرنة أكثر مساهمة في دعم النمو بينما يرى فريق ثالث من الدراسات إلى أن الدلائل المتاحة في هذا الأمر لا تزال غير موثوقة إلى درجة كبيرة نظراً لاختلاف منهجيات القياس وعدم دقة البيانات وعدم معالجة مشكلة (Endogeneity) بين المتغيرات المتضمنة. من بين الدراسات المحدودة التي تطرقت لهذا الأمر، تشير بعض الاسهامات إلى أن إصلاح سياسة سعر الصرف في الصين كانت أحد دعائم النمو طويل الأجل الذي حققته الصين خلال العقود الماضية حيث ساهمت في توسع الصادرات الصينية وعززت الموارد من النقد الأجنبي وكان لها تأثير على عرض الصادرات ومن ثم بينت وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين التعديلات في سعر الصرف والنمو طويل الأجل.

#### الإصلاحات الهيكلية

تضم الإصلاحات الهيكلية حزمة من السياسات التي تؤثر بالأساس على جانب العرض الكلي في الاقتصاد. تشتمل الإصلاحات الهيكلية على أكثر من نوع من أنواع الإصلاحات بما يشمل تدابير التحرير الاقتصادي والخصخصة والانفتاح الخارجي وتحرير التجارة وإصلاحات تطوير

<sup>(39)</sup> Babecky, j. and Campos N. (2011). "Does Reform Work? An Econometric Survey of The Reform-Growth Puzzle", Journal of Comparative Economics, Volume 39, Issue 2, June, Pages 140-158

<sup>(40)</sup> Gomes, S. – Jacquinet, P. – Mohr, M. – Pisani, M. (2011) "Structural Reforms and Macroeconomic Performance in The Euro Area Countries: A Model-Based Assessment", ECB Working Paper No. 1323.

<sup>(37)</sup> Petreski M. (2009). "Exchange-Rate Regime and Economic Growth: A Review of the Theoretical and Empirical Literature".

<sup>(38)</sup> Levy-Yeyati, E. and Sturzenegger, F. (2002) "To Float or to Fix: Evidence on the Impact of Exchange Rate Regimes on Growth", American Economic Review, 12(2), p.1-49.

الانتاجية ورفع كفاءة الآليات السعرية وتوفير الحافز لدى المنتجين لرفع مستويات الناتج<sup>(43)</sup>. أما فيما يتعلق بإصلاحات سوق المنتجات فتستهدف تقليل القيود المفروضة على مستويات المنافسة والدخول والخروج من أسواق السلع والخدمات. تشير الدراسات إلى أن إصلاحات سوق العمل عادة ما يكون لها أثراً غير مواتياً على النمو الاقتصادي ولا سيما في الأجل القصير حيث تؤدي إلى انخفاض مستويات الأجر الحقيقي مقارنة بإصلاحات أسواق المنتجات التي تعمل على زيادة المنافسة ورفع مستويات الإنتاج والأجور الحقيقية. بالتالي تنصح بعض الدراسات بأن يكون تنفيذ إصلاحات أسواق المنتجات سابقاً لتنفيذ إصلاحات أسواق العمل بما يسمح للمكاسب المتأتبة من إصلاح أسواق المنتجات بامتصاص أو تخفيف الأثر السلبي الناتج عن التكلفة المرتبطة بإصلاحات أسواق العمل بالتالي التقليل من الأثر غير المواتي على النمو في الأجل القصير<sup>(44)</sup>.

كما تشير الدراسات إلى أن إصلاح أسواق المنتجات له أثر واضح على زيادة الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج عن طريق دور تلك الإصلاحات في حفز المنافسة<sup>(45)</sup>، في حين أن الدلائل المتاحة فيما يتعلق بأثر إصلاحات سوق العمل على الانتاجية تبدو أقل وضوحاً<sup>(46)</sup>. بيد أن الدراسات الحديثة تؤكد رغم ذلك أن القيود على أسواق العمل من خلال الحماية المفرطة للعمالة تُضعف مستويات الانتاجية وتؤثر سلباً على الناتج والتشغيل<sup>(47)</sup>. الجدير بالذكر أن الدراسات أكدت على أهمية التكامل ما بين إصلاحات أسواق العمل وأسواق المنتجات حيث أشارت إحدى الدراسات

كذلك تشير الدراسات إلى أن الإصلاحات الهيكلية لها دوراً كبيراً في رفع كفاءة السياسات التي تستهدف جانب الطلب الكلي مثل السياسات النقدية والمالية عن طريق إزالة التشوهات والاختناقات الهيكلية. فوجود التشوهات الهيكلية والاختناقات في جانب العرض وعدم كمال الأسواق يحول دون التوزيع العادل للموارد الاقتصادية ويضعف من مستويات قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية<sup>(41)</sup>. يشار إلى أن أهمية الإصلاحات الهيكلية قد تكدت بشكل خاص في أعقاب الأزمة المالية العالمية حيث لم يجد مزيج السياسات المتبع في أعقاب الأزمة في تجاوز التبعات الناتجة عنها وإصلاح مكامن الخلل في عدد من الدول المتقدمة والنامية لا سيما على ضوء استمرار ضعف الطلب الكلي والمؤشرات باتجاه مستويات الناتج المحتمل ومعدلات نمو الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج نحو الانخفاض، وهو ما يبرر بدوره ضرورة الأسراع في تبني عدد من الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تحسين مستويات الانتاجية وتحقيق النمو مستدام الوتيرة.

من حيث أثر الأنواع المختلفة من الإصلاحات الهيكلية على النمو، أكدت دراسة قياسية اختبرت أثر الإصلاحات الهيكلية لا سيما إصلاحات التحرير الاقتصادي والخصخصة التي تم تنفيذها في نحو 26 دولة وتم توثيقها في نحو 60 دراسة على النمو الاقتصادي، أن هذه الإصلاحات كان لها تكلفة على الاقتصاد في الأجل القصير في حين كان لها أثراً إيجابياً كبيراً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. كذلك، أوضحت الدراسة أن إصلاحات الانفتاح الخارجي كانت أكثر تأثيراً من غيرها من الإصلاحات الهيكلية الأخرى على النمو الاقتصادي في كل من الأجلين القصير والمتوسط<sup>(42)</sup>.

كذلك تحتل إصلاحات أسواق العمل والمنتجات مكانة بارزة نظراً لدورها في تحسين الحوافز

(43) Melolinna, M. (2014). "The Need for and Impacts of Structural Policy in the Euro Area", Bank of Finland Bulletin, 4.

(44) Melolinna, M. (2014). Ibid.

(45) Nicoletti and Scarpetta, 2003; Faini et al., (2006); Buccirossi et al., 2009; Bourles et al., (2013).

(46) Bouis and Duval, (2011) and OECD (2007).

(47) Bassanini, Andrea, Luca Nunziata, and Danielle Venn. (2009). "Job Protection Legislation and Productivity Growth in OECD Countries," Economic Policy 24: 349-402.

(41) International Monetary Fund. (2015). "Structural Reforms and Macroeconomic Performance: Initial Consideration for the Fund", Staff Report, Oct.

(42) Baecky J. and Havranek T. (2013). "Structural Reforms and Economic Growth: A Meta-Analysis", Czech National Bank, Working Paper Series 8.

معدلات نمو أعلى في الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج من الدول التي لا تزال تفرض قيوداً تجارية وهو ما تعكسه تجربة عدد من دول أمريكا اللاتينية في الحقب الماضية<sup>(51)</sup>. من جهة أخرى، أوضحت الدراسات أهمية إصلاحات تطوير القطاع المالي على النمو الاقتصادي حيث يؤدي ذلك إلى التوزيع الأمثل للموارد<sup>(52)</sup> وتيسير فرص النفاذ للتمويل<sup>(53)</sup>، كما أن تحرير أسواق الأسهم يساعد كذلك على جذب الاستثمارات ورفع النمو<sup>(54)</sup>. في هذا السياق، أثبتت تجربة دول أمريكا اللاتينية أن انفتاح الدول وزيادة مستويات الاندماج المالي لا يعني بالضرورة زيادة مستويات الهشاشة المالية وإضعاف فرص النمو الاقتصادي. حيث تشير الدراسات في هذا الصدد إلى أهمية وجود بعض المتطلبات الرئيسية لضمان تحقق الأثر الإيجابي لإصلاحات القطاع المالي والنمو الاقتصادي وذلك بما يشمل أهمية وجود إطار قوي لسياسات الاقتصاد الكلي ومؤسسات مالية وسياسات تنظيمية ورقابية قوية.

من جهة أخرى، توضح الدراسات أن إصلاحات التنويع الاقتصادي تستغرق عقود كي تؤدي ثمارها. فعلى سبيل المثال، بدأت تجارب التنويع الاقتصادي في ماليزيا خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي واحتاجت ماليزيا ثلاثة عقود كي تنجح في التحول إلى اقتصاد متنوع قائم على التصدير. كذلك تبين الدراسات أن عملية التنويع الاقتصادي هي عملية معقدة للغاية وأن تجارب التنويع الاقتصادي لم تنجح في الكثير من الدول التي طبقتها سواء بسبب البيئة الاقتصادية الدولية

التي اهتمت بدراسة تأثير التفاعل ما بين جمود أسواق العمل والتشوهات في أسواق المنتجات إلى أن الدمج ما بين النوعين من سياسات الإصلاح يؤدي إلى مكاسب ملموسة على صعيد النمو الاقتصادي تتخطى هذه الأسواق<sup>(48)</sup>، كذلك توضح الدراسات أهمية أن يتم تنفيذ إصلاحات سوق العمل في بيئة اقتصادية مواتية لا تشهد ضغوطات اقتصادية<sup>(49)</sup>.

في هذا السياق، قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدراسة لتوقع التأثير المحتمل لحزمة الإصلاحات الهيكلية التي تم تطبيقها في إيطاليا لاحتواء الاختلالات ودفع النمو وخلصت إلى أن إصلاحات أسواق المنتجات التي تستهدف إزالة القيود وتشجيع المنافسة بهدف زيادة مستويات انتاجية العمالة لتقترب من مثيلاتها المسجلة في الاقتصادات المتقدمة من شأنها أن تعمل على زيادة مستوى الناتج بنحو 1.5 في المائة بعد مرور خمس سنوات من تطبيق تلك السياسات وبنحو 2.6 في المائة بعد عشر سنوات. في حين أن إصلاحات سوق العمل التي تركز على ترشيد مستويات حماية العاملين وزيادة مستوى سياسات سوق العمل النشطة ورفع كفاءة نظم الضمان الاجتماعي وزيادة مساهمة المرأة في سوق العمل من شأنها أن ترفع النمو الاقتصادي بنحو 0.6 في المائة و1.2 في المائة بعد خمس وعشر سنوات من تطبيق تلك الإصلاحات حيث ستعمل على توفير نحو 150 ألف فرصة عمل بعد خمس سنوات و270 ألف فرصة عمل بعد عشر سنوات. إضافة لما سبق، تعمل الإصلاحات الضريبية على رفع النمو بنحو 0.7 في المائة بعد خمس سنوات و1.6 في المائة بعد عشر سنوات<sup>(50)</sup>.

من جانب آخر، أكدت دراسات عديدة على أهمية إصلاحات الانفتاح الخارجي وتحرير التجارة الدولية لدفع النمو الاقتصادي حيث وجدت أن الدول الأكثر انفتاحاً على العالم الخارجي حققت

(51) Edwards, S. (1993). "Trade Policy, Exchange Rates and Growth", NBER Working Papers, No. 4511.

(52) MacKinnon, (1973), Shaw, (1973), King and Levine, (1993), Galindo et al., (2005).

(53) Rajang, Raghuram and Luigi Zingales (1998), "Financial Dependence and Growth," American Economic Review 88: 559-586.

(54) Henry, (2000), Bekaert et al., (2005).

(48) Blanchard and Giavazzi, (2003); Jean and Nicoletti, (2003).

(49) Bouis, Romain, et al. (2012). "The Short-Term Effects of Structural Reforms: An Empirical Analysis." Working Paper No. 949, OECD Economics Department, Paris.

(50) OECD, (2015). 'Italy: Structural Reforms: Impacts on Growth and Employment', Feb.

سياسات حماية الملكية الفكرية والمنافسة ومنع الاحتكار وتحسين المقومات الإدارية للحكومة. ترتبط الإصلاحات المؤسسية بكافة المجالات التي من شأنها خفض تكلفة المعاملات وزيادة مستويات الشفافية والنزاهة والحوكمة.

تشتمل الإصلاحات المؤسسية على مجموعة من الإصلاحات الفرعية التي تستهدف خفض تكلفة المعاملات وتيسير إجراءات ممارسة الأعمال وتصفية المشروعات المتعثرة وحماية الملكية الفكرية وضمان حقوق المستثمرين وتوفير الائتمان وإنفاذ العقود وحل النزاعات وضمان حقوق المتعاملين بشكل عام وتيسير وتبسيط المعاملات مع الجهاز الحكومي.

فيما يتعلق بعلاقة الإصلاحات المؤسسية بالنمو الاقتصادي، فقد اهتمت دراسة بتحليل هذه العلاقة في 43 دولة من دول العالم خلال الفترة (1990-1975) باستخدام مجموعة من المؤشرات الخاصة بإصلاح البيئة المؤسسية على عدد من الأبعاد منها حماية حقوق الملكية والحوكمة والحرية السياسية وحجم الجهاز الحكومي. وأوضحت العلاقة القوية ما بين النمو الاقتصادي وحماية حقوق الملكية وحجم الجهاز الحكومي. حيث أن الحكومات ذات الحجم النسبي الأقل والأكثر كفاءة وفاعلية في تقديم الخدمات الحكومية والإشراف على الأسواق لديها قدرة أكبر على رفع النمو الاقتصادي<sup>(57)</sup>. كذلك اهتمت دراسات أخرى بتحليل الفروقات في معدلات النمو في عدد من الدول الأفريقية باستخدام أسلوب البيانات المقطعية Panel Data لتوضيح إلى أي مدى يمكن أن تُعزى تلك الفروقات إلى الإصلاحات المؤسسية مفاصةً بترتيب هذه الدول في كل من مؤشري ممارسة أداء الأعمال للبنك الدولي (Doing Business) والحرية الاقتصادية (Economic Freedom) الصادر عن مؤسسة هيريتاج باستخدام منهجية تحليل الانحدار الخطي البسيط وبطريقة المكون الثابت (Fixed Effect) وطريقة

غير الموازية أو التحديات التي واجهت تلك الدول في تقليل مستوى الارتباط ما بين قطاعات إنتاج الموارد الطبيعية وباقي جوانب الاقتصاد. وأن نجاح التجارب في هذا الصدد هي التي نُفذت في كل من النرويج وماليزيا وإندونيسيا والمكسيك والتي قامت على التحول من نموذج توزيع الموارد (Allocation Model) القائم على تحويل الموارد من القطاعات الأولية إلى باقي قطاعات الاقتصاد الأخرى إلى نموذج الإنتاج (Production Model) لا سيما ذلك الموجه إلى التصدير.

### الإصلاحات المؤسسية

يقصد بالمؤسسات مجموعة القواعد أو القيود التي يفرضها البشر على أنفسهم لتسهيل التنسيق والتفاعل فيما بينهم. وتتكون من مجموعة القواعد الرسمية وغير الرسمية المكتوبة وغير المكتوبة<sup>(55)</sup>. تركز اهتمام الاقتصاديين خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي على الدور الاقتصادي الهام الذي تلعبه البيئة المؤسسية في كل دولة على النشاط الاقتصادي. لذا بات واضحاً أن ذلك الدور يؤثر بشكل كبير على كل من الأداء التنموي والأداء الاقتصادي نظراً لما للمؤسسات الفعالة من دور هام في خفض تكلفة المعاملات وإرساء قواعد المنافسة وحماية المستهلك وتوفير بيئة ومناخ عمل أفضل يمكنه حفز النمو. من هنا اهتم الفكر التنموي خلال تلك الحقبة بدراسة دور البيئة المؤسسية وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

تشير الدراسات إلى أن الدول التي تفتقر إلى المؤسسات السياسية والاقتصادية القوية لا يمكنها الحفاظ على النمو الاقتصادي والاستقرار<sup>(56)</sup>. على ضوء ما سبق، ظهر ما يعرف بالجيل الثاني من تحديات التنمية الذي يمثل سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي تركز على تحسين البيئة المؤسسية وتفعيل دورها في حفز آليات السوق بما في ذلك

<sup>(55)</sup> North, D. (1990), "Institutions, Institutional Change and Economic Performance", Cambridge: Cambridge University Press.

<sup>(56)</sup> Rodric D. et al. (2004). "Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development", Journal of Economic Growth, Volume 9, Issue 2, pp 131-165 June.

<sup>(57)</sup> Vijayaraghavan, M. and Ward, W. (2001). "Institutions and Economic Growth: Empirical Evidence for a Cross-National Analysis", Centre for International Trade, working papers No. 001302.

الإصلاحات المرتبطة بتيسير إجراءات البدء في ممارسة الأعمال دوراً مهماً في حفز النمو الاقتصادي حيث تسهم هذه الإصلاحات في تبسيط تلك الإجراءات وخفض تكلفتها والوقت اللازم لإنجاز تلك المعاملات بما يساعد على تأسيس عدد أكبر من المشروعات وزيادة معدل نمو عدد المشروعات في القطاع الرسمي بنحو 4 في المائة<sup>(60)</sup>. كما أن خفض كلفة إجراءات ممارسة الأعمال بما يقدر بنحو 80 في المائة من متوسط دخل الفرد ساهم في نحو 97 دولة على زيادة الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج بنحو 22 في المائة<sup>(61)</sup>، فيما أشارت دراسة مماثلة على نحو 157 دولة أن مقدار مماثل من الخفض في تكلفة أداء الأعمال يؤدي إلى زيادة انتاجية العمالة بنسبة 29 في المائة. الأمر ذاته ينطبق على تبسيط الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية، حيث تشير الدراسات إلى أن زيادة عدد التوقعات اللازمة لإتمام الصفقات التصديرية من قبل المصدرين يؤدي إلى تراجع حجم الصادرات بنسبة 4.2 في المائة.

#### الإصلاحات الاقتصادية المنفذة في الدول العربية خلال الفترة (2000-2016)

فيما يلي عرض لملامح أداء الاقتصاد الكلي للبلدان العربية ومبررات وسياسات الإصلاح المنفذة خلال فترة الدراسة.

(GMM). خلصت الدراسة إلى أن الإصلاحات المؤسسية بدول العينة قد لعبت دوراً مهماً في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي وفي زيادة قدرة القطاع المالي على منح الائتمان وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي وتفسير الاختلافات في مستويات الناتج. بينت الدراسة أن كل واحد بالمائة زيادة في عدد الإصلاحات المؤسسية يؤدي إلى رفع معدل النمو بما يقدر بنحو 0.47 نقطة مئوية على مستوى الدول الأفريقية ككل وبما يتراوح بين 0.67 و0.99 نقطة مئوية للدول الأفريقية التي يستند نظامها القانوني على القانون الانجليزي<sup>(58)</sup>.

في السياق ذاته، بينت الدراسات أهمية النظام القضائي الفعال في حماية حقوق الملكية في تعزيز النمو الاقتصادي حيث أن النظام القضائي الضعيف الذي ليس بإمكانه ضمان حقوق الملكية يضعف من الحافز لدى الأفراد لتأسيس المشروعات ويضعف من قدرة المؤسسات المالية على توفير الائتمان، لذا فإن تقوية الجهاز القضائي يعد ركيزة من ركائز دعم النمو من خلال دوره في زيادة مستويات الثقة في قدرة النظام القضائي على حماية حقوق الملكية ومن ثم تشجيع تأسيس المشروعات وتحول عدد منها من الاقتصاد غير الرسمي للاقتصاد الرسمي وكذا من خلال دوره في ضمان حقوق الدائنين وبالتالي تشجيع المؤسسات المالية على منح الائتمان لتقتهم في قدرة النظام القضائي على إجبار المقترضين الذين لديهم القدرة على السداد على تحمل التزاماتهم التعاقدية والتصفية السريعة للمشروعات المتعثرة بما يساعد على تأسيس المزيد من المشروعات<sup>(59)</sup>. من جانب آخر، تلعب

Activity after Communism", Journal of Public Economics, 76 (3): 495-520.

- Bianco, M., T. Jappelli, and M. Pagano (2005). "Courts and Banks: Effects of Judicial Enforcement on Credit Markets", The Journal of Money, Credit and Banking, 37:(2) 223-44.

<sup>(60)</sup> Okey M. (2011). "Institutional Reforms, Private Sector, and Economic Growth in Africa", United Nation University, Working Paper, 2011/40.

<sup>(61)</sup> Berseghyan, L. (2008). "Entry Costs and Cross-Country Differences in Productivity and Output", Journal of Economic Growth, 13 (2): 145-67.

<sup>(58)</sup> Okey M. (2011). "Institutional Reforms, Private Sector, and Economic Growth in Africa", United Nation University, Working Paper, 2011/40.

<sup>(59)</sup> للمزيد في هذا الصدد أنظر:

- Chemin, M. (2009). "The Impact of the Judiciary on Entrepreneurship: Evaluation of Pakistan's Access to Justice Program", Journal of Public Economics, 93: 114-25.  
- Johnson, S., D., et al. (2000). "Why do Firms Hide? Bribes and Unofficial

## ملاح أءاء الإءءاء الكلى للبلءان العربىة ومبررات الإءءاء

العامة الءى نمت ءلال الفءرة بنسبة 21 فى المائة سنوياً، وهو ما أءى إلى ءراكم الوفورات المالىة لءى الءول العربىة المصدرة للنفء<sup>(63)</sup> والءى ءم الاسءفاعة منها فى ءمول خطء ومشروعات دعم البنىة الأساسىة وفى ءعزىز أصول صناءىق الءروة السىاءىة لءعم الأءاء الإءءاءى وءمول خطء ءنوع الهىاكل الإءءاءىة لا سىما فى ءول مجلس الءعاون لءول الءلىء العربىة. من ءانب آءر، شهءء النفءاء العامة ارءفاعاً ملحوظاً وسءلء نموأ بنسبة 15 فى المائة سنوياً. مكءء هءه الءطورات الإءءاءىة عءء من الءول العربىة من سءاء ءزاءاً مهماً من مءىونىاءها. فءلال الفءرة (2005-2007) ءمكءء الءول العربىة من ءفض الءىن العام الءاءلى من 282 ملءار ءولار عام 2005 إلى 187 ملءار ءولار عام 2007 بءراءع بلغت نسبءه 34 فى المائة. كما انعكسء الءطورات ءاءها على الاوضاع الءارءىة مع ءسءىل موازىن مءفوعات الءول العربىة لفائء بلءءت نسبءه للءاءء ءحو 15 فى المائة.

فى المءابل، ءأءء الءول العربىة فى الفءرة الءانىة (2009-2016) سلأبأ بءملة من العوامل الءى ءمءلء فى ضعف معءل النمو الإءءاءى العالمن بما يعكس ءأءىر الأزمة المالىة العالمىة الءاءمة عن أزمة الرهن العقارى فى الولاىاء المءءة الأمريكية وءأءىر أزمة الءىون السىاءىة فى أوروبا وما نءء عنهما من ءراءع كبرى للنشاط الإءءاءى العالمن وءءارة الءولىة وءءفءاء الاسءءمار الأءبى المباشر إلى الءول النامىة. إءءافة لءلك ءأءء بعض الءول العربىة لا سىما بءاءة من عام 2011 بءطورات وأوضاع ءاءلىة أءء سلأبأ على مسارات النمو الإءءاءى نءءءة ءأءر الإءءاء والمءءصلاء من النءء الأءبى فى بعض القءاعات

من المهم قبل الءطرق لماهىة الإءءاءاء المءبءة ءلال فءرة الءراسة الوقوف على طبىعة الءطورات الإءءاءىة والإءلىمىة الءى شهءءها الءلءان العربىة فى كل مرءلة من هءه المراحل. فى الفءرة الأولى (2000-2008)، ورءم كونها قء شهءء فى بءاءىها ءباطوأ للنمو الإءءاءى العالمن نءءءة انءفءاض مسءوىاء الءلب العالمن فى أعقاب أءءاء الءاءى عشر من سبءمبر وءىرها من العوامل الآءرى، إلا أن السىاساء الءى ءم ءبنىها ءلال ءلك الفءرة وعلى رأسها السىاساء النءبىة الءوسعىة قء ساهمء فى ءفز النمو العالمن وءءارة الءولىة بءاءة من عام 2003، وانءعاشه ءلال السنواء المءبىة من هءه الفءرة. كان لانءعاش الإءءاء العالمن المءواصل انعكاساءه الإءءاءىة على مسارات النمو الإءءاءى على اءءءاءاء الءول العربىة الءى اسءفاءء إءءافة للءوامل المءشار إليها من السىاساء الإءءاءىة المءبناة لءءقىق الاسءءقرار الإءءاءى وءءربرر الأسواق بءءف ضمان كفاءة ءوزىع الموارء وءعم الإءءاءىة وءءنافسىة مما ساهم فى رءع معءل نمو الءول العربىة إلى 5.4 فى المائة فى المءوسط سنوياً ءلال الفءرة (2008-2000)<sup>(62)</sup>. ءلال ءلك الفءرة اءءهء معءلاء ءءءءم فى الءول العربىة ءحو الارئاع مءأءرة بعءء من العوامل لعل من أهمها الضءعوط ءءءءمىة الناءءة عن الزىاءة المسءلة فى مسءوىاء الءلب المءلى مع ءءسن مسءوىاء النشاط الإءءاءى والارئاع الملحوظ لمعءلاء نمو السىولة المءلىة. كما عكسء الءءىراء فى مسءوىاء السىولة المءلىة إلى ءء كبرى ءطورات البىئة الإءءاءىة الءولىة، ءاصة فىما ىءءق بءالءطورات فى أسعار النفء الءى اءءءء اءءاهأ ءصاعءياً عمل على رءع مسءوىاء الفوائء المالىة لءى الءول العربىة المصدرة للنفء ومسءوىاء السىولة المءلىة. من ءىء الأوضاع المالىة مكن الاءءاه ءصاعءى لأسعار النفء الءول العربىة ءلال الفءرة الأولى من ءعزىز الإىراءاء

(63) ءءضمن الءول العربىة النفءىة الءول العربىة المصدرة الصافىة للنفء والءاز الطبىعى وءمءل فى ءول مجلس الءعاون لءول الءلىء العربىة إءءافة إلى العراق وءءائر ولبىبا والىمن.

(62) صءءوق النءء العربى (2016). "قاعة بىاءاء الءقبرىر الإءءاءى العربى الموءء".

الرئيسية المولدة للدخل مثل النفط والصناعة والزراعة والسياحة والصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثر مستويات البنية الأساسية وتحولات العاملين بالخارج. شمل نطاق تأثير هذه التطورات بعض الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له سواء بشكل مباشر نتيجة تعرض بعضها لهذه الأوضاع أو بشكل غير مباشر نتيجة للأثر الانتشاري (Spill-over effect) لتلك الأحداث الذي امتد إلى دول عربية أخرى مجاورة. زاد من حدة هذه التأثيرات على الاقتصادات العربية اتجاه الأسعار العالمية للنفط للانخفاض منذ النصف الثاني من عام 2014، والتي فقدت بنهاية عام 2016 نحو 60 في المائة من قيمتها وفقاً لسلة أوبك المرجعية.

في المحصلة، تسببت هذه العوامل في تراجع ملحوظ لمعدل النمو في الدول العربية كمجموعة خلال الفترة الثانية ليصل إلى 3.3 في المائة في المتوسط سنوياً مقارنة بنحو 5.4 للنمو المسجل في الفترة الأولى. كما اتجهت معدلات التضخم نحو الارتفاع خلال الفترة الثانية نظراً لتزايد الضغوط التضخمية نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات السابقة لعام 2014، إضافة إلى تأثير شبكات إمدادات السلع الأساسية في بعض الدول العربية بالأوضاع الداخلية التي شهدتها هذه الدول بداية من عام 2011، إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم نتيجة أثر التمرير الناتج عن تراجع قيمة بعض العملات العربية مقابل العملات الرئيسية في ظل الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها هذه الدول والتي أدت إلى تأثير المتحصلات من النقد الأجنبي. وفي ظل اتجاه الأسعار العالمية للنفط نحو التراجع خلال الفترة الثانية. اتجهت معدلات نمو السيولة المحلية نحو الانخفاض، حيث اتسمت الفترة بتراجع كبير في صافي الأصول الأجنبية، وهو ما أدى إلى تراجع معدل نمو السيولة المحلية خلال الفترة الثانية إلى 10.5 في المائة في المتوسط سنوياً مقارنة بنحو 16.2 في المائة للفترة الأولى.

على النقيض تماماً من التطورات المسجلة في الأوضاع المالية خلال الفترة الأولى، تأثرت أوضاع الموازنات العامة للدول العربية في الفترة الثانية بجملة من العوامل التي انعكست على أوضاع الانضباط المالي بتلك الدول وأدت إلى ارتفاع

مستويات العجز في الموازنات العامة والدين العام. لعل من أبرز هذه العوامل تأثير كل من: (1) تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية، و(2) الأوضاع الداخلية غير المواتية التي شهدتها بعض الدول العربية بداية من عام 2011، (3) تأثير الاتجاه الهبوطي للأسعار العالمية للنفط بداية من النصف الثاني من عام 2014. كان لتلك التطورات أثراً مضاعفاً على الموازنات العامة. فمن جهة أثرت تلك التطورات سلباً على الإيرادات العامة للدول العربية سواء فيما يتعلق بالإيرادات النفطية أو الضريبية ومن جهة أخرى، عمل بعضها على إحداث زيادة غير مسبوقة في مستويات النفقات العامة. بناء عليه، تحول الفائض المسجل في الموازنة العامة للدول العربية كمجموعة والبالغ 4.1 في المائة من الناتج في الفترة الأولى إلى عجز بنسبة 1.2 في المائة من الناتج في الفترة الثانية. إزاء هذه التطورات اضطرت العديد من البلدان العربية إلى الاستدانة وهو ما أدى إلى ارتفاع كبير لمستوى الدين العام للدول العربية المقترضة إلى 654 مليار دولار عام 2016. وقد شهد مكون الدين العام الداخلي على الأخص ارتفاعاً حيث نما من 235 مليار دولار عام 2008 إلى 416 مليار دولار عام 2016 بزيادة بلغت نسبتها 77 في المائة وهو ما يؤثر بلا شك على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وفق أثر المزاحمة (Crowding out effect).

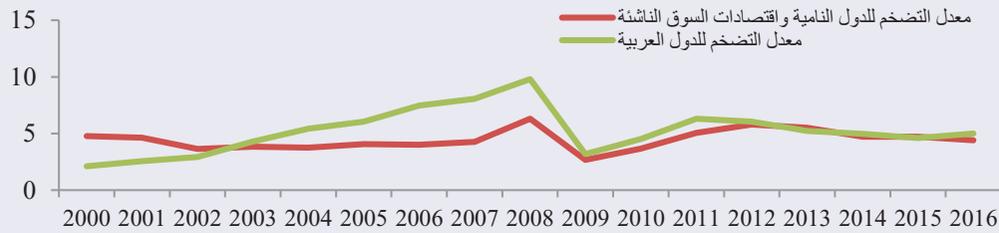
كما أن ارتفاع عبء خدمة الدين العام المحلي ببعض الدول بات يستنزف جزءاً كبيراً من إيراداتها العامة بما لا يتيح مجالاً للانفاق على القطاعات الدافعة للنمو. إضافة إلى أن ارتفاع خدمة الدين العام الخارجي ولد ضغوطات على العملات المحلية. كذلك تأثرت الأوضاع الخارجية سلباً بتباطؤ الطلب العالمي وبالأوضاع الداخلية في بعض دول المنطقة التي حالت دون انتعاش القطاعات التصديرية والخدمية بما أدى إلى ارتفاع الاختلالات الخارجية في هذه البلدان. بالتالي تراجع فائض رصيد ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج في البلدان العربية إلى 5.9 في المائة من الناتج المحلي في الفترة الثانية مقابل فائض بلغت نسبته 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويوضح الشكل التالي تطور الأداء الاقتصادي للبلدان العربية خلال فترتي الدراسة، الملاحق (2/10)، (4/10).

الشكل رقم (1):

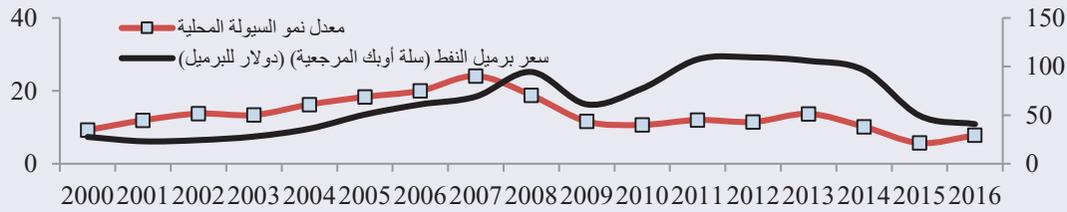
مؤشرات الأداء الاقتصادي للبلدان العربية خلال الفترة (2000-2016)  
معدل نمو الاقتصاد العالمي ومعدل نمو الدول العربية كمجموعة (%)



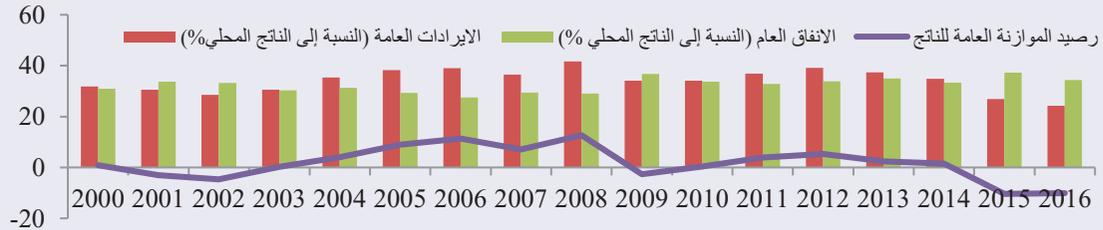
معدل التضخم العالمي والتضخم في الدول العربية كمجموعة (%)



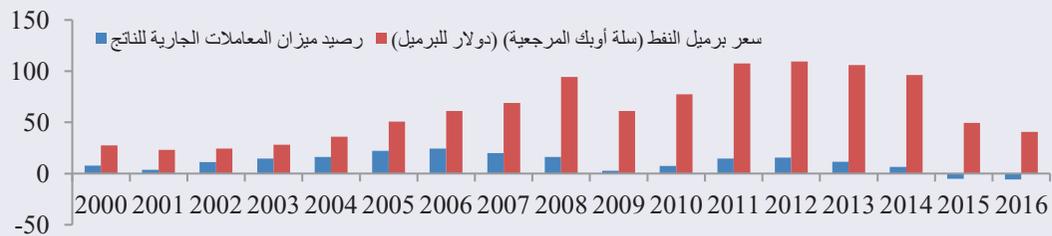
تطور معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية والأسعار العالمية للنفط (%)



تطور الأوضاع المالية في الدول العربية (%)



تطور الأوضاع الخارجية في الدول العربية (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وصندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ومنظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك).

### الإصلاحات الاقتصادية المطبقة خلال الفترة (2000-2016)

الاقتصادي سعت من خلالها إلى خفض مستويات الإنفاق العام لا سيما الإنفاق على الدعم وإصلاح نظم الصرف<sup>(65)</sup>.

ومع بداية عقد التسعينيات تبنى عدد من الدول سياسات اقتصادية استهدفت تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمساهمة في مواجهة الأزمات الاقتصادية التي تأثرت بها بعض هذه البلدان ومن بينها أزمة دول جنوب شرق آسيا ومعالجة بعض أوجه الاختلالات الهيكلية التي عانت منها وذلك من خلال تبني برامج للتصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي وفق ما يُعرف بـ "توافق واشنطن". استهدفت تلك البرامج إصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية، وتنفيذ برامج لخصخصة المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة وتحرير التجارة والاطر الاقتصادية والمؤسسية وتأهيل الاقتصادات العربية بشكل أكبر لتفعيل آليات السوق<sup>(66)</sup>.

انضمت مصر لهذه الدول في عام 1991 مع البدء في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي أو ما يعرف بـ (ERSAP) والذي اشتمل على خمس سياسات رئيسية تمثلت في: (1) تحرير الإصلاح المالي، (2) الإصلاح النقدي، (3) تحرير التجارة الخارجية، (4) تحفيز الاستثمار المحلي والاجنبي، (5) إصلاح القطاع العام. وفي السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات، تحول الزخم الإصلاحي في هذه الدول باتجاه الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد لا سيما من خلال تسارع وتيرة تنفيذ برامج الخصخصة وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية بتعزيز فرص النمو المستدام. ولقد قامت مؤسسات التمويل الدولية الإقليمية بتقديم الدعم المالي والفني لمساندة برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي والتصحيح الهيكلي في عدد من الدول العربية<sup>(67)</sup>.

قد يكون من المفيد قبل التطرق للإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في البلدان العربية خلال الفترة (2000-2016) التطرق لأبرز ملامح سياسات الإصلاح المطبقة في العقود السابقة لتلك الفترة بشكل موجز حتى يمكن الوقوف على أوضاع الاقتصادات العربية السابقة لتلك الفترة ومبررات الإصلاح خلال الفترة. فقد اتجه عدد من الدول العربية منذ عقد الخمسينات وحتى عقد الثمانينات من القرن الماضي إلى تبني تجارب تنموية قائمة على نهج التخطيط المركزي بما يعني سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي. من بينها ما كان يتبع نماذج التخطيط المركزي الإلزامي (مصر، الجزائر، ليبيا، العراق، سوريا)، ومنها ما كان يتبع نماذج التخطيط التوجيهي غير المركزي (تونس، المغرب، الأردن)، فيما تبنت غالبية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظم التخطيط التأشير في إطار اقتصاد مختلط، بهدف الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في تسريع وتيرة التنمية من خلال التخطيط التنموي القائم على توجيه القطاع الخاص واستغلال الفوائض النفطية في دعم مشروعات البنية الأساسية والتنويع الاقتصادي<sup>(64)</sup>.

فخلال الثمانينيات من القرن الماضي تعرضت بعض الدول العربية لأزمات اقتصادية ناتجة عن انخفاض أسعار النفط وانخفاض مستويات الطلب على العمالة وتحولات العاملين وتحديات تتعلق بالتنافسية وبيئة اقتصادية مُحيطه لعمل القطاع الخاص مع سيطرة القطاع الحكومي بما حال دون نمو القطاع التصديري. ومع انخفاض مستوى الإيرادات الحكومية في عدد من الدول عانت الدول العربية من عجوزات في الموازنات العامة ومن تصاعد المديونية العامة ومن تراجع الإنفاق الاستهلاكي ومستوى التراكم الرأسمالي لكل عامل الذي انخفض بنسبة 75 في المائة. وهو ما أدى إلى انخفاض الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج وتراجع في مستوى انتاجية العامل وفي النمو الاقتصادي. حفزت هذه الظروف بعض دول المنطقة مثل: المغرب وتونس والأردن على تبني إصلاحات اقتصادية في شكل برامج لتحقيق الاستقرار

(64) المعهد العربي للتخطيط، (2015). "تقرير التنمية العربية".

(65) Yousef. M, (2004). "Development, Growth, and Policy Reform in the Middle East and North Africa since 1950", Journal of Economic Perspectives – Volume 18, Number 3.

(66) Yousef. M, (2004). "Development, Growth, and Policy Reform in the Middle East and North Africa since 1950", Journal of Economic Perspectives – Volume 18, Number 3.

(67) هبة عبد المنعم، (2012). "الأداء الاقتصادي في الدول العربية: ملامح وسياسات الاستقرار"، صندوق النقد العربي، سلسلة أوراق بحثية.

تزامن مع ذلك حدوث ارتفاع كبير في معدلات النمو السكاني وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة في معدلات البطالة في الدول العربية لا سيما في ظل عدم قدرة القطاع الخاص على توفير المزيد من فرص العمل وهو ما ترتب عليه ارتفاع ملموس لمستويات البطالة بنهاية عقد التسعينيات وخاصة مستويات البطالة بين الشباب التي بلغت 28 في المائة.

بناءً على ما سبق، يتطرق الجزء التالي إلى طبيعة الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت خلال كل من فترتي الدراسة ومدى ارتباطها بالدوافع والمبررات السابق الإشارة إليها سواء فيما يتعلق بإصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي أو الإصلاحات الهيكلية بما يشمل ذلك من جوانب متعددة من بينها إصلاحات تنويع الهياكل الاقتصادية وتحرير التجارة وتطوير القطاع المالي. كما سيتطرق هذا الجزء أيضاً إلى الإصلاحات المؤسسية المتبناة لا سيما خلال الفترة الثانية من فترتي الدراسة.

#### الإصلاحات الاقتصادية للفترة (2000-2008)

تباينت نوعية البرامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي التي نفذتها الدول العربية خلال فترة الدراسة من دولة لأخرى وحسب الهياكل الاقتصادية لكل دولة من هذه الدول وكذلك وفقاً لمستويات تأثير هذه الدول بالتطورات العالمية والإقليمية والمحلية وطبيعة التحديات التي تواجه إدارة الاقتصاد الكلي وطريقة التفاعل ما بين السياسات الاقتصادية وكذلك استناداً إلى عدد من العوامل الحاكمة الأخرى ومن أهمها مستويات دخل الفرد في كل دولة والحيز المالي المتاح لدى كل منها.

#### إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية

سعت البلدان العربية لمواجهة التحديات المشار إليها من خلال التركيز على إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي. كان هناك تركيز كبير خلال تلك الفترة على إصلاحات السياسة المالية. فرغم استمرار ارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة وتحسن أوضاع الموازنات العامة في العديد من الدول العربية، حرص عدد منها سواء المصدر للنفط أو المستوردة له على مواصلة ضبط موازنتها والاستمرار في تطبيق برامج الإصلاح المالي وخاصة فيما يتعلق بجهود تنويع مصادر الإيرادات

في محاولة لتقييم دور تلك الإصلاحات تشير بعض الدراسات إلى أنه رغم نجاح الإصلاحات الاقتصادية المشار إليها في توفير البيئة المناسبة للنمو، إلا أن ضعف مستويات استجابة الاستثمار لتلك الإصلاحات قد أضعفت من فرص نمو الاقتصادات العربية خلال العقود الماضية نتيجة محدودية الإصلاحات الهيكلية المنفذة خلال تلك الفترة<sup>(68)</sup>. فرغم كون هذه الإصلاحات قد ساهمت إلى حد كبير في استقرار الاقتصاد الكلي في عدة بلدان عربية، إلا أنها لم تؤت ثمارها فعلياً على صعيد النمو الاقتصادي رغم النمو الملموس في مستوى رأس المال البشري في الدول العربية وذلك نظراً لمحدودية المكاسب على صعيد رأس المال المادي والنمو في مستويات الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج والتي سجلت تراجعاً في البلدان العربية خلال تلك الفترة<sup>(69)</sup>. ففي الوقت الذي سجل فيه رأس المال المادي نمواً بنسبة تبلغ نحو 6 في المائة و7 في المائة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي في دول شرق آسيا والباسيفيك في حين سجل رأس المال نمواً محدوداً في الدول العربية بنسبة 2.4 في المائة و0.1 في المائة خلال نفس الفترة في الدول العربية. أما من حيث الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فقد نمت بنسبة 2.9 في المائة و3.2 في المائة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات في دول شرق آسيا والباسيفيك في حين تراجعت بنسبة بلغت 1.5 في المائة و0.2 في المائة في البلدان العربية.

من جانب آخر، كان لهذه البرامج كلفة اجتماعية كبيرة نتيجة ارتفاع مستويات أسعار العديد من السلع والخدمات وتسريح عدد كبير من العاملين بمؤسسات القطاع العام، وهو ما استوجب قيام العديد من الدول العربية التي طبقت هذه البرامج باعتماد نظم وشبكات للضمان الاجتماعي للحيلولة دون تراجع مستويات المعيشة لشرائح المواطنين التي تضررت جراء تنفيذ هذه الحزم الإصلاحية.

(68) Yousef, M. (2004). "Development, Growth, and Policy Reform in the Middle East and North Africa since 1950", *Journal of Economic Perspectives* – Volume 18, Number 3.

(69) Nabli, Mustapha K. and Marie-Ange Ve'ganzone' (2004). "Exchange Rate Regime and Competitiveness of Manufactured Exports," in *Trade Policy and Economic Integration in the Middle East and North Africa*. H. Hakimian and J. Nugent, eds. London: Curzon-Routledge, part 2, chapter 3. and World Bank. (2004). *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa—Toward a New Social Contract*. Washington, D.C.

التوقعات وساعد على استقرار مستويات حصة الصادرات النفطية المقومة بالدولار. في المقابل اتسمت نظم الصرف العربية خلال تلك الفترة بشكل عام بالمزيد من المرونة حيث تحول عدد من الدول العربية من نظم سعر الصرف الثابت إلى نظم سعر الصرف الأكثر مرونة بما يسمح بالتجاوب مع المتغيرات الدولية. ساعدت السياسات النقدية والمالية المتوازنة التي تم تبنيها على تقييد العجز في الموازنات الحكومية وخفض معدلات التضخم والتقلبات في أسعار الفائدة المحلية بشكل عزز من كفاءة نظم الصرف.

#### الإصلاحات الهيكلية

أما على صعيد الإصلاحات الهيكلية فقد واصلت البلدان العربية خلال الفترة الأولى من فترات الدراسة تبني إصلاحات تنويع الهياكل الاقتصادية سواء فيما يتعلق بزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي (سياسات التنويع الاقتصادي) أو فيما يتعلق بحفز دور القطاع الخاص في توليد الناتج وفرص العمل (تشجيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي). فعلى صعيد إصلاحات وسياسات التنويع الاقتصادي، يشار إلى أن جهود الدول العربية في هذا الصدد ليست جديدة وإنما تعود إلى حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي مع اتجاه بعض الدول النفطية (الكويت والبحرين والسعودية والامارات) إلى استغلال الفوائض النفطية في تقوية الصناعات الثقيلة والصناعات المرتبطة بقطاع النفط وقطاع الموانئ والخدمات اللوجستية. وقد أخذت جهود الدول العربية أشكالاً مختلفة في هذا السياق عبر الحقبة الزمنية المختلفة. فخلال حقبة الثمانينيات والتسعينيات كان التركيز على سياسات التنويع من منطلق تعزيز مستويات مُنعة الدول العربية النفطية في مواجهة التقلبات الحادة في أسعار النفط الدولية والتي أدت في بعض السنوات إلى ارتفاع ملموس لمستويات الدين العام.

أما خلال الحقبة الأولى من الألفية وخلال الفترة الأولى من فترات الدراسة، فقد جاءت سياسات وإصلاحات التنويع الاقتصادي في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي استهدفت تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز مستويات

العامة، وزيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد المتاحة للحكومة من خلال سياسات استهدفت العمل على تبني برامج للإصلاح الضريبي وتعزيز كفاءة الأنظمة الضريبية والعمل على زيادة مصادر الإيرادات غير النفطية، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص من خلال تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وتمويل العجز في الموازنة من موارد حقيقية وخصخصة المشروعات الحكومية. إضافة إلى رفع كفاءة الإنفاق العام، وربطه بالحاجات الإنمائية وترشيد نظم الدعم، وتبني نظم أكثر كفاءة لإدارة الموازنة العامة من خلال تحول بعض الدول العربية لموازنات البرامج والأداء لضمان رفع كفاءة الإنفاق العام وربطه بالخطط الاقتصادية التنموية<sup>(70)</sup>.

فيما يتعلق بإصلاحات السياسة النقدية ونظم الصرف، واصلت السياسة النقدية في معظم الدول العربية استهدافها الحفاظ على استقرار مستويات الأسعار ونظم الصرف وإيجاد بيئة محفزة للنمو الاقتصادي. ومع الزيادة المسجلة في أسعار النفط خلال تلك الفترة وما نتج عنها من زيادة في السيولة المحلية نتيجة ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية عملت السياسة النقدية على امتصاص فائض السيولة للحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار. اتسمت السياسة النقدية المطبقة خلال الفترة بالمرونة بالقدر الذي سمحت به متطلبات التحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية وبغية جعل أسعار الفائدة أكثر ملائمة للظروف الاقتصادية وأكثر تحفيزاً للانتماء الموجه للقطاع الخاص وساعد على ذلك تحسن أوضاع الموازنات الحكومية. كما عملت البلدان العربية على سن القوانين التي تعزز استقلالية البنوك المركزية وضمان سلامة البيئة المصرفية. ساهمت استقلالية البنوك المركزية في بعض الدول العربية في الحد من التوسع المفرط في الائتمان الحكومي وحفزت الحكومات على تمويل العجزات في موازاناتها من موارد حقيقية وعدم الاعتماد على الإصدار النقدي. فيما يتعلق بنظم الصرف، يلاحظ أن معظم الدول العربية كانت تثبت سعر صرف عملاتها مقابل الدولار أو بعض العملات الأوروبية وخاصة في أوائل التسعينيات. ساهم ذلك إلى حد كبير في تثبيت

(70) أحمد بدوي (2011)، "برامج إصلاح الموازنات العامة في الدول العربية: الجهود والتحديات"، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، ص: 8.

البلدان العربية إلى ارتفاع كبير في معدلات البطالة وتباين في مستويات توزيع الدخل.

فيما يتعلق بإصلاحات تحرير التجارة الخارجية<sup>(74)</sup>، حرصت البلدان العربية على تشجيع تدفقات التجارة الخارجية من خلال انضمام عدد كبير من هذه الدول لمنظمة التجارة العالمية كما سعت إلى تنمية وتشجيع التجارة البينية من خلال تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1998 تحت مظلة الجامعة العربية لتضم في عضويتها 18 دولة عربية تشكل تجارتها الخارجية نحو 92 في المائة من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية. يعد إنشاء هذه المنطقة خطوة على طريق التعاون الاقتصادي العربي بتهيئة البيئة التجارية البينية العربية الملائمة لاستغلال الفرص التجارية المتاحة في أسواق الدول العربية وكذلك تنشيط البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات والمشروعات المشتركة وتحسين القدرة التنافسية للبلدان العربية. في هذا السياق، ومع مطلع عام 2005 تم تنفيذ الإعفاءات الجمركية بنسبة 100 في المائة على السلع المتبادلة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ذات المنشأ العربي المتبادلة بين أعضاء المنطقة. كما تم خلال عام 2007 تطبيق المبادئ العامة لقواعد المنشأ التفصيلية على جانب مهم من السلع العربية بهدف منع تسرب سلع أجنبية إلى الدول العربية مستفيدة من الميزات التي تتيحها المنطقة للسلع العربية. على صعيد تحرير التجارة البينية في الخدمات فقد بدأت المفاوضات بين البلدان العربية في عام 2006 حيث قدمت 11 دولة عربية عضواً عروضاً أولية لفتح بعض قطاعات الخدمات التي ترغب في تحريرها أمام المصدرين من الدول العربية الأخرى. من جهة أخرى، اتجهت بعض مجموعات الدول العربية إلى إبرام اتفاقات تجارية إقليمية لتشجيع تدفقات التجارة البينية مثل الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنطقة التجارة الحرة بين دول شمال أفريقيا "أغادير".

على صعيد إصلاحات تطوير القطاع المالي، حظي تطوير القطاع المالي والمصرفي باهتمام ملحوظ من السلطات في الدول العربية على مدار العقود والسنوات السابقة للأزمة المالية العالمية، حيث

التنمية البشرية. حفزت كافة هذه التطورات عدد من الدول العربية النفطية لا سيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للاستفادة من الفوائض النفطية لتقوية دور صناديق الثروة السيادية والتوسع في دعم القطاعات غير النفطية وهو ما مكن بعض هذه الدول من إرساء مقومات الاستقرار الاقتصادي، توفير البنية الأساسية الداعمة للنمو، ودعم مستويات رأس المال البشري، وتوفير بيئة ملائمة لمناخ الأعمال عكسها تحسن ترتيب بعض هذه الدول في المؤشرات الدولية للتنافسية وأداء الأعمال، الملحق رقم (5/10).

فيما يتعلق بإصلاحات حفز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، فقد واصل عدد من الدول العربية خلال الفترة الأولى تنفيذ برامج الخصخصة التي كانت قد بدأتها من عقد الثمانينيات من القرن الماضي بهدف تحقيق الكفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية وزيادة مستويات كفاءة الإنتاج وتشجيع الصادرات ومن ثم فقد عملت على إزالة الحواجز المعيقة لتدفق رأس المال والتجارة وقامت بعمليات كلية أو جزئية لبيع الشركات المملوكة للدولة. تعتبر مصر والمغرب وتونس والكويت والأردن من بين أهم الدول العربية التي تبنت برامج طموحة للخصخصة<sup>(71)</sup>. لم تقتصر برامج الخصخصة المطبقة خلال الفترة على الدول العربية المستوردة للنفط وإنما امتدت أيضاً إلى بعض الدول النفطية لتخفيف الأعباء عن موازاناتها العامة وتحقيق التوزيع الأمثل للموارد<sup>(72)</sup>. ساعدت عمليات الخصخصة في بعض البلدان العربية على دعم أوضاع المالية العامة بما وفرته من حصيلة بيع الشركات المملوكة للدولة وساعدت كذلك على تنشيط أسواق الأوراق المالية وزيادة مستويات الإنتاج والصادرات وأدت في بعض الدول العربية إلى تحسن أداء الشركات وانخفاض عدد الشركات الخاسرة وارتفاع العائد على الاستثمار وتوفير بعض الخدمات بتكلفة أقل لاسيما فيما يتعلق بقطاع الاتصالات<sup>(73)</sup>، إلا أنها في المقابل أدت في بعض

(71) د. عبد العزيز بن حبتور (1997). "إدارة عمليات الخصخصة" دار صفاء، عُمان، ص 6.

(72) صندوق النقد العربي (2002). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، ص 161.

(73) د. مختار خطاب (2000)، "الخصخصة في التجربة المصرية"، مجلة الاقتصاد المعاصر العدد (27)، عُمان، ص 16-23.

(74) صندوق النقد العربي. "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، أعداد مختلفة.

عملت السلطات على تطوير القوانين والتشريعات المصرفية التي عززت من صلاحيات وقدرات المصارف المركزية من جهة، ووفرت من جهة أخرى المزيد من التطوير والانفتاح للنشاط المصرفي. وقد واصلت الدول العربية خلال تلك الفترة مساعيها لإصلاح وتحرير القطاع المصرفي، في ظل الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي بدأت في تنفيذها منذ أواخر الثمانينات، حيث قامت بتحرير هيكل أسعار الفائدة بدرجات متفاوتة وإزالة الرقابة على الائتمان وتقوية الإطار التنظيمي والقانوني للقطاع المصرفي وإعادة هيكلته وتقوية قواعده الرأسمالية وخصخصة المصارف العامة والسماح بتواجد البنوك الأجنبية لتعزيز المنافسة. أما على صعيد سوق الأوراق المالية، يشار في هذا الصدد إلى أن الكثير من الدول العربية لم تكن تمتلك أسواقاً رسمية منظمة خلال عقد التسعينيات، في حين شهد العقد الأول من الألفية تطوراً ملحوظاً على صعيد اتجاه العديد من الدول العربية لتأسيس أسواق منظمة للأوراق المالية.

### الإصلاحات الاقتصادية للفترة (2009-2016)

بخلاف الفترة الأولى تأثر أداء الاقتصادات العربية خلال الفترة الثانية سلباً بعدد من الصدمات التي أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل وفرضت العديد من التحديات الاقتصادية على صانعي السياسات ونتج عنها تحول جوهري في سياسات الإصلاح الاقتصادي. فمن جهة تأثرت البلدان العربية بالتداعيات في البيئة الاقتصادية الدولية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2007 وامتدت لعام 2009 أو أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال الفترة (2011-2012) واللذان نتج عنهما بشكل عام تراجع ملحوظ في معدل نمو الاقتصاد العالمي ومستويات الطلب الخارجي بما استلزم تحول باتجاه السياسات الاقتصادية الكلية التيسيرية للتخفيف من أثر الأزمة. من جانب آخر شهدت بعض الدول العربية خلال عام 2011 تحولات سياسية عميقة استهدفت توفير المزيد من فرص التشغيل والعدالة الاجتماعية من خلال تحقيق نمو اقتصادي شامل لجميع فئات المجتمع. أدت الأحداث المصاحبة لتلك التحولات إلى تراجع النمو بصورة ملموسة وتأثر أوضاع المالية العامة وموازن المدفوعات في بعض البلدان العربية وتراجع للاستثمارات الأجنبية المباشرة إضافة إلى استمرار تأثر الاقتصادات العربية بتراجع مستويات الطلب الخارجي كنتيجة لاستمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية واندلاع أزمة الديون السيادية في أوروبا واستلزم مزيداً من التركيز على تبني إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق النمو الشامل وزيادة مستويات خلق الوظائف بداية من منتصف عام 2014، إضافة لذلك تأثرت البلدان العربية النفطية بالتراجع الحاد في أسعار النفط العالمية بما أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ.

بناء على التحديات التي واجهت البلدان العربية خلال الفترة الثانية فقد تم التركيز خلال هذه الفترة على تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي تشمل عدداً من التدابير والإصلاحات المالية والنقدية. كذلك أكدت خلال تلك الفترة أهمية تسريع الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تنويع وتوسيع القاعدة الانتاجية

كذلك حرصت السلطات على تطوير جوانب البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، وعلى وجه الخصوص، أنظمة مقاصة وتسوية المدفوعات وأنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر. كما تم إدخال وتطوير ضوابط جديدة للإشراف والرقابة، أهمها ما يخص حوكمة المصارف والمؤسسات المالية. كذلك، شهدت الفترة استكمال جهود إرساء الأطر الإشرافية والتنظيمية على المؤسسات المالية غير المصرفية وأسواق المال، فقد بات هناك هيئات مستقلة للإشراف والرقابة على أسواق المال في معظم الدول العربية. كذلك أقدمت بعض الدول على إنشاء هيئات للإشراف على قطاع التأمين، وهيئات للإشراف على التمويل العقاري، وغيرها من مفاصل القطاع المالي. انعكست بالمحصلة هذه الإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي والمصرفي، على مستويات التمويل المُقدم من القطاع المالي والمصرفي إلى القطاع الخاص في الدول العربية خلال تلك الفترة. كما انعكست كذلك هذه الإصلاحات والجهود في تحسين القدرات النسبية للقطاع المالي على مواجهة الصدمات والأزمات المختلفة، ومنها الأزمة المالية العالمية الأخيرة. من جانب آخر، ساهمت إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي في توفير بيئة

كذلك حرصت السلطات على تطوير جوانب البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، وعلى وجه الخصوص، أنظمة مقاصة وتسوية المدفوعات وأنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر. كما تم إدخال وتطوير ضوابط جديدة للإشراف والرقابة، أهمها ما يخص حوكمة المصارف والمؤسسات المالية. كذلك، شهدت الفترة استكمال جهود إرساء الأطر الإشرافية والتنظيمية على المؤسسات المالية غير المصرفية وأسواق المال، فقد بات هناك هيئات مستقلة للإشراف والرقابة على أسواق المال في معظم الدول العربية. كذلك أقدمت بعض الدول على إنشاء هيئات للإشراف على قطاع التأمين، وهيئات للإشراف على التمويل العقاري، وغيرها من مفاصل القطاع المالي. انعكست بالمحصلة هذه الإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي والمصرفي، على مستويات التمويل المُقدم من القطاع المالي والمصرفي إلى القطاع الخاص في الدول العربية خلال تلك الفترة. كما انعكست كذلك هذه الإصلاحات والجهود في تحسين القدرات النسبية للقطاع المالي على مواجهة الصدمات والأزمات المختلفة، ومنها الأزمة المالية العالمية الأخيرة. من جانب آخر، ساهمت إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي في توفير بيئة

والتصديرية ومصادر الإيرادات العامة لتحقيق استدامة النمو الاقتصادي وهو ما استدعى من البلدان النفطية إعطاء دفعة قوية لإصلاحات تنويع الهياكل الاقتصادية. كما شهدت تلك الفترة تركيزاً واسع النطاق على الإصلاحات المؤسسية. وفيما يلي عرض لطبيعة الإصلاحات المنفذة خلال تلك الفترة.

### برامج الإصلاح الاقتصادي

نظراً لطبيعة التحديات التي واجهت البلدان العربية خلال تلك الفترة عادت برامج الإصلاح الاقتصادي لتظهر من جديد كأحد أهم آليات الإصلاح الاقتصادي في البلدان العربية لا سيما منذ عام 2014 حيث بدأت عدة بلدان عربية (مصر، الأردن، تونس، العراق، السودان، موريتانيا، واليمن) في تطبيق برامج إصلاح اقتصادي شامل بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحفيز الاستثمار الخاص وتنويع مصادر الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة وخلق فرص عمل منتجة وتخفيض معدلات الفقر والبطالة وتعبئة الموارد الذاتية. ركزت الإصلاحات على دعم دور السياسات النقدية وإصلاحات لتعزيز الوضع المالي للحكومة من خلال توفير الحيز المالي المناسب وإصلاحات أسعار الصرف بما يُمكن من تلبية المتطلبات الاجتماعية ويسهم في تعزيز مستويات مُنعة الاقتصاد الوطني على الصعيدين الداخلي والخارجي. وتم تمويل عدد من هذه البرامج من خلال قروض مُقدمة من صندوق النقد العربي. استهدفت هذه البرامج تحقيق عدداً من الأهداف الكمية على صعيد رفع معدلات نمو الناتج وخفض العجزات في المالية العامة وموازين المدفوعات واحتواء معدلات التضخم من خلال تطبيق إجراءات وسياسات في مجالات السياسة المالية والنقدية والقطاع الخارجي إضافة إلى تطبيق عدد من الإجراءات الهيكلية.

تجدر الإشارة إلى أن عدد من البلدان العربية قد بدأت كذلك في عام 2016 في تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي مدعومة باتفاقات مع صندوق النقد الدولي بتمويل يقدر بنحو 21 مليار دولار<sup>(75)</sup>. ذلك بما يشمل مصر لتنفيذ برنامج إصلاح

اقتصادي مع صندوق النقد الدولي لمدة ثلاث سنوات وفق تسهيل ممتد بقيمة 12 مليار دولار لاحتواء الاختلالات في سوق الصرف الأجنبي واحتواء العجز في الموازنة العامة، ودعم النمو الاقتصادي. إضافة إلى قيام العراق بتنفيذ برنامج إصلاح وطني مدعوم باتفاق استعداد ائتماني من صندوق النقد الدولي بقيمة 5.34 مليار دولار لدعم الاستقرار الاقتصادي وتمكين الاقتصاد من مواجهة الصدمات الخارجية، وتنفيذ تونس برنامج إصلاح اقتصادي مدعوم باتفاق تسهيل ممتد مع صندوق النقد الدولي بقيمة 2.9 مليار دولار لحفز النمو الاقتصادي ومواجهة عجز الموازنة. كما اتجهت الأردن إلى تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي مدعوم باتفاق تسهيل ممتد بقيمة 723 مليون دولار لمدة ثلاث سنوات.

### إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية

أما على صعيد إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية، ومع تحول الموازنات العامة في غالبية الدول العربية إلى تحقيق عجوزات لا سيما في نهاية الفترة الثانية بما يشمل الدول النفطية نتيجة التراجع الكبير المسجل في أسعار النفط، فقد شهدت الفترة تركيزاً ملحوظاً على **إصلاحات المالية العامة** نظراً لقدرة أدوات السياسة المالية على دعم النمو وتخفيف تباين توزيع الدخل ومستويات الفقر. تم خلال الفترة الثانية تبني استراتيجيات شاملة لإصلاح المالية العامة استهدفت تحقيق عدد من الأهداف من أهمها تحقيق الاستدامة المالية، وتعزيز دور السياسة المالية في تحقيق النمو المستدام وخلق فرص العمل والحد من الفقر، وضمان كفاءة وشفافية عمليات الموازنة، وتخفيض أعباء المديونيات العامة ووضع الدين العام في مسارات تنازلية من خلال تدابير عدة شملت من بينها:

- تحسين الإطار العام لعملية تخطيط وإعداد الموازنة من خلال تبني أطر مالية متوسطة الأجل وتطبيق نظام الموازنة المرتبطة بالنتائج من خلال تطبيق مفهوم البرمجة متعددة السنوات في إعداد الميزانية حيث جرى التحول لهذا الإطار بشكل تدريجي في عدد من البلدان العربية. يساعد هذا الإطار على تجنب التقلبات الكبيرة في مستويات الانفاق العام ويضمن رفع مستويات كفاءته وفاعليته وقدرته

(75) صندوق النقد العربي، (2017). "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

مستويات التنوع الاقتصادي والتراث في تنفيذ المشروعات غير المُلحة، مع تركيز الانفاق الرأسمالي على القطاعات الواعدة والمنتجة مع إشراك القطاع الخاص في تنفيذ وإدارة بعض المشاريع والمرافق والأعمال من أجل تخفيف العبء المالي عن الموازنة والإبقاء على الاستثمار عند مستويات محفزة للنمو الاقتصادي.

تعزيز وتوسيع نطاق حساب الخزينة الموحد لتلبية الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل وتخفيض حاجة الحكومة إلى الاستدانة في الوقت الذي تتوفر فيه أرصدة فائضة لبعض الوحدات الاقتصادية والهيئات الحكومية لدى البنوك التجارية بهدف تخفيض الحاجة للاقتراض وتقليل الأعباء المالية على الحكومة جراء الفوائد التي تدفعها الحكومة لتخفيض العجز.

تأسيس وحدات السياسات المالية الكلية في وزارات المالية ببعض البلدان العربية بما يُمكن من بناء نموذج كلي للمالية العامة يشمل إعداد توقعات الإيرادات والنفقات والعجز/ الفائض والتمويل على المدى المتوسط ترتبط بالسياسات الاقتصادية الأخرى والمستهدفات الكلية.

تطوير إدارة الدين العام بما يتضمن إعداد استراتيجيات لإدارة الديون الحكومية واستحداث إدارات لإدارة الدين العام تختص بوضع خطط زمنية لاحتواء الزيادة في مستويات الدين العام وتحديد خيارات التمويل المثلى وكذلك السعي نحو استحداث أدوات جديدة للدين العام الداخلي بما فيها إصدار صكوك تمويل إسلامية بما يوفر للحكومة كذلك المجال للقيام بإدارة نشطة للسياسة النقدية وتعزيز السوق الثانوية لأدوات الدين.

تطوير الإطار المؤسسي لإعداد وتنفيذ الموازنة بهدف تقليل كلفة إدارة العمليات المالية ورفع كفاءة الموازنة الاستثمارية وتعزيز الرقابة المالية بهدف تقليل مستويات العجز المالي.

على رفع النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف المتضمنة في الخطط والبرامج التنموية.

إصلاحات لتعزيز الإيرادات العامة من خلال السعي نحو تنوع مصادر الإيرادات العامة ولا سيما في البلدان النفطية وتنفيذ سياسات للإصلاح الضريبي لاستعادة التوازن المالي من خلال توسيع القاعدة الضريبية وترشيد وتقليص الإعفاءات ومحاربة التهرب الضريبي ورفع كفاءة الإدارة الضريبية والجمركية وتبسيط إجراءات التحصيل الضريبي والانتقال من نظام التقدير الإداري إلى التقدير الذاتي وإنشاء مراكز لكبار الممولين وتحصيل الضريبة من خلال نظام النافذة الواحدة، والتميز في استخدام أدوات السياسة الضريبية بين الشرائح المختلفة للدخول لتحقيق العدالة الضريبية.

إصلاحات لترشيد ورفع كفاءة الانفاق العام من خلال وضع قواعد لضبط الانفاق الجاري وسقوف لاعتمادات الأجور وربط زيادات الأجور بالإنتاجية في بعض البلدان وربطها بمعدلات النمو المحققة في بلدان أخرى، والعمل على تفعيل القوانين والقرارات المُتخذة لإصلاح نظام الخدمة المدنية. كما تم تبني إصلاحات لترشيد نظم دعم السلع الأساسية لتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة من خلال خفض مستويات الدعم الحكومي خاصة دعم الطاقة وتوجيهه إلى المستحقين من خلال تعزيز دور شبكات الامان الاجتماعي. في هذا الإطار قامت عدة دول عربية بإجراء زيادات متتالية في أسعار المشتقات النفطية في إطار التوجه نحو التخفيض التدريجي لخفض الدعم الحكومي لتلك المشتقات تمهيداً للوصول بأسعارها للمستويات العالمية فيما تبنت دول عربية أخرى إصلاحات آليات التمير التلقائي لتمير التغييرات في الأسعار العالمية للطاقة إلى الأسعار في السوق المحلية. على صعيد الانفاق الاستثماري، تم تبني إصلاحات لرفع كفاءة الانفاق الرأسمالي وتم إعطاء أولوية التنفيذ للمشروعات الضرورية التي تخدم الاهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على زيادة

من الحوافز للمصارف التي تقدم التمويل لتلك المشروعات.

كما قام عدد من المصارف المركزية باستحداث وحدات لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تتولى إعداد الدراسات المتعلقة بالقطاع المذكور، وبحث التحديات التي تواجه البنوك عند منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

### الإصلاحات الهيكلية

في مجال الإصلاحات الهيكلية، شهدت إصلاحات تنويع الهياكل الاقتصادية تحولاً بارزاً في نهج السياسات والتدابير المطبقة في البلدان العربية النفطية لا سيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث ظهر هناك اتجاهاً واضحاً نحو التركيز بشكل أكبر على إعطاء دفعة قوية لسياسات التنويع الاقتصادي من خلال تبني رؤى وخطط واستراتيجيات وطنية مستقبلية لزيادة مستويات تنويع القاعدة الانتاجية وفق أهداف كمية، وبرامج تنفيذية موضوعة لتحقيق إنجاز ملموس على صعيد التنويع الاقتصادي، مع الحرص على توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطط التنويع سواءً من خلال السحب من الاحتياطات، أو الخصخصة، أو تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات الاستثمارية المهمة.

والأمثلة على ذلك كثيرة من بينها "برنامج التحول الوطني 2020" في إطار "رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، و"رؤية الإمارات 2021" وبرنامج "تنفيذ" في سلطنة عُمان، والخطة الإنمائية لدولة الكويت.

كما تضمنت الاستراتيجيات سياسات لخفض الاعتماد التدريجي على القطاعات النفطية من خلال دعم عدد من القطاعات عالية القيمة المضافة وقطاعات الاقتصاد المعرفي. كما برز اهتمام واضح بالإصلاحات في مجال تنويع الإيرادات العامة، كان من أبرزها اتجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى فرض ضريبة القيمة المضافة بواقع 5 في المائة بداية من عام 2018، واتجاه بعض هذه الدول إلى فرض ضريبة على أرباح الشركات، الإطار (1).

- مواصلة إطار إعداد إحصاءات مالية الحكومة لرفع جودة إعداد وتتبع وتقييم السياسة المالية للحكومة وتطبيق المفاهيم الحديثة في تبويب الموازنة العامة بما يتفق مع دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFSM) الصادر عن صندوق النقد الدولي.

على صعيد إصلاحات السياسة النقدية ونظم الصرف ولمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2009، انتهجت الدول العربية سياسات نقدية توسعية رامية إلى تحفيز القطاع المصرفي المحلي على التوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص. صاحب تلك السياسات تنفيذ حزمة من الإجراءات، شمل بعض منها قيام عدد من المصارف المركزية بتوفير السيولة اللازمة بأسعار فائدة مخفضة بهدف الإسهام في تخفيض تكلفة الائتمان الممنوح، واستخدام أدوات السياسة النقدية لتخفيف التداعيات السلبية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية. وقد شهدت معدلات الفائدة الأساسية في معظم الدول العربية تخفيضات متتالية وصلت بأسعار الفائدة في بعض الدول العربية لمستويات متدنية.

وخلال الفترة (2011-2016) نفذت بعض المصارف المركزية العربية لا سيما في الدول العربية المستوردة للنفط إصلاحات بهدف تبني نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف سواءً في ظل ضغوطات نقص المعروض من النقد الأجنبي أو على ضوء حرص بعضها على زيادة قدرة نظم الصرف على امتصاص الصدمات الخارجية، في إطار الانتقال التدريجي نحو تطبيق نظام سعر الصرف المَعوم المُدار.

كما واصلت مصارف مركزية أخرى تبني إصلاحات تهدف إلى تهيئة البيئة الملائمة للانتقال إلى سياسات استهداف التضخم مثل تونس والمغرب لتحقيق الاستقرار السعري. واستناداً إلى الدور المهم لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توليد القيمة المضافة وتوفير فرص العمل اهتمت المصارف المركزية العربية خلال الفترة الثانية بشكل كبير بحفز القطاع المصرفي على توفير الائتمان اللازم لدعم نشاط قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقدمت العديد

**إطار رقم (1)**

**ملامح استراتيجيات وخطط التنويع المستقبلية في بعض الدول العربية (76)**

تعود بداية سياسات التنويع الاقتصادي في البلدان العربية إلى ستة عقود مضت عندما اتجهت بعض الدول العربية المُصدرة للنفط مثل الكويت والبحرين في ستينيات القرن الماضي إلى إنشاء والتوسع في الصناعات المرتبطة بقطاع النفط والصناعات الثقيلة. أعقب ذلك اهتمام كبير من دول عربية أخرى مصدرة للنفط مثل المملكة العربية السعودية والإمارات بمشاريع تنويع الهياكل الاقتصادية وإنشاء المناطق الصناعية ومناطق التجارة الحرة خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي. وخلال حقبة الثمانينات والتسعينيات انصب التركيز على سياسات التنويع الاقتصادي بهدف تجاوز تأثير التقلبات في الأسعار العالمية للنفط على اقتصادات البلدان العربية للنفط المُصدرة له على خلفية التراجع الكبير لأسعار النفط خلال بعض السنوات المتضمنة في تلك الفترة. وقد شهدت سياسات التنويع الاقتصادي اهتماماً كبيراً خلال الحقبة الأولى من الألفية الجديدة في إطار السياسات الاقتصادية والبرامج الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان العربية المُصدرة للنفط وتوفير بيئة مواتية وممكنة للقطاع الخاص لا سيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. انصب اهتمام عدد من الدول العربية منذ عام 2014، على إعطاء دفعة قوية لسياسات تنويع الهياكل الاقتصادية سواءً على مستوى القاعدة الانتاجية أو هيكل الصادرات والإيرادات العامة من خلال استراتيجيات وسياسات وبرامج تنفيذية لتحقيق بعض الأهداف الكمية على صعيد التنويع الاقتصادي.

تجدر الإشارة إلى أن سياسات التنويع الاقتصادي لم تقتصر فقط على الدول العربية المُصدرة للنفط وإنما امتدت أيضاً إلى بعض البلدان العربية التي تمتلك اقتصادات أكثر تنوعاً مثل المغرب ومصر وتونس والأردن وغيرها من البلدان الأخرى التي اهتمت أيضاً بزيادة مستويات تنويع مصادر الدخل وبتنمية بعض القطاعات الواعدة وسريعة النمو مثل قطاعات السياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاعات الاقتصاد المعرفي. في هذا الإطار يعرض الجدول التالي بعض ملامح استراتيجيات وسياسات التنويع في بعض البلدان العربية سواءً تلك المُصدرة للنفط أو في الدول العربية الأخرى.

**رؤية المملكة العربية السعودية 2030:**

- زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65 في المائة.
- زيادة مساهمة الصادرات غير النفطية إلى 50 في المائة من إجمالي الصادرات.
- زيادة نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى الناتج من 3.8 في المائة إلى 5.7 في المائة.
- دعم دور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يُمكنه من خلق المزيد من فرص العمل للمواطنين وتبني التدابير اللازمة لزيادة مساهمة القطاع في الناتج من 20 في المائة إلى 35 في المائة، والتوسع في منح الائتمان الممنوح لهذه المشروعات من 5 في المائة من إجمالي الائتمان إلى 20 في المائة.
- حفز مساهمة الإيرادات غير النفطية من مجمل الإيرادات العامة لترتفع من 165 مليار ريال إلى واحد تريليون ريال.
- تطوير قطاع التعليم وتصنيف خمس جامعات سعودية على الأقل من بين أفضل 200 جامعة على مستوى العالم.

**خطة عُمان 2020:**

- توجيه الاستثمارات الحكومية إلى القطاعات المولدة للدخل القومي (الغاز الطبيعي المُسال، والسياحة، والزراعة).
- السماح بالملكية الأجنبية للمشروعات في بعض القطاعات المهمة المرتبطة بزيادة مستويات التنويع الاقتصادي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

**رؤية الإمارات 2021:**

- تشجيع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج إلى 95 في المائة عام 2021.
- تشجيع نمو بعض القطاعات الديناميكية سريعة النمو مثل قطاع الخدمات المالية والسياحة والطيران.

(76) من واقع الخطط والاستراتيجيات المستقبلية للتنويع الصادرة عن الجهات الرسمية في الدول المتضمنة.

- زيادة معدل نمو القطاعات غير النفطية من 3.2 في المائة عام 2012 إلى 5 في المائة عام 2021.
- زيادة نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى الناتج من 3.2 في المائة إلى 5 في المائة.
- رفع مساهمة ناتج قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى 70 في المائة من الناتج في القطاعات غير النفطية.
- حفز ريادة الأعمال بما يساعد على تبوء الإمارات لمركز متقدم من بين المراكز العشرة الأولى على مستوى العالم.
- تدشين استراتيجية وطنية للابتكار وتأسيس صندوق برأس مال 2 مليار درهم للاستثمار في حفز أنشطة الابتكار ورفع نسبة العاملين في مجال الابتكار إلى نحو 40 في المائة من مجمل العاملين بما يهيئ التحول للاقتصاد المعرفي ويمكن الدولة كي تكون واحدة من أهم عشرة دول على مستوى العالم في مجال الابتكار.

#### رؤية الكويت 2030:

- تنفيذ استثمارات ضخمة في مجالات البنية الأساسية والطرق وتأسيس مدن جديدة.
- تنفيذ إصلاحات مرتبطة بتعديل 45 قانون و230 سياسة لتوفير بيئة محفزة لنشاط القطاع الخاص.

#### رؤية البحرين 2030:

- خلق وظائف للمواطنين في القطاعات عالية القيمة المضافة عبر جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- سد الفجوة ما بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل.

#### رؤية قطر 2030:

- التركيز على دعم قطاعات الاقتصاد المعرفي من خلال تطوير التعليم واستقطاب أفضل الجامعات الدولية لتقديم خدمات تعليمية عالية المستوى.

#### رؤية مصر: 2030:

- التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة ودعم أنشطة الابتكار وتبوء مرتبة متقدمة من بين الدول الأربعين الأكثر اهتماماً بالابتكار ودعم مؤسسات البحث العلمي.
- زيادة مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ثلاثة أضعاف.

#### استراتيجية المغرب الرقمية 2020:

- تسهيل عملية التحول الرقمي من خلال أتمتة الإجراءات الإدارية وخفض الفجوة الرقمية بنحو 50 في المائة وربط نحو 20 في المائة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشبكة الانترنت.

العالمية للاستفادة من تلك العروض في المفاوضات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات على مستوى الدول العربية. كما تم وضع جدول زمني مفصل للالتزامات الدول العربية في تحرير تجارة الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية للاستفادة من تلك العروض في المفاوضات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات على مستوى الدول العربية. كذلك استكملت البلدان العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عام 2010 القواعد الخاصة بالقيود غير الجمركية وآليات التعامل معها وأبدت التزاماً بعدم تطبيق أي من القيود ذات العلاقة بالتدابير

على صعيد إصلاحات تحرير وتشجيع التجارة الخارجية، فقد أدى تفاقم الأزمة المالية منذ سبتمبر من عام 2008 إلى شح السيولة في الأسواق المالية وتقلص التسهيلات المتاحة لتمويل التجارة العربية إثر انكماش السيولة المتاحة بالبنوك. بناءً عليه، واصلت العديد من الدول العربية وكذلك مؤسسات التمويل العربية والإقليمية توفير التسهيلات لتمويل التجارة العربية ومن بينها برنامج تمويل التجارة العربية. وتم وضع جدول زمني مفصل للالتزامات الدول العربية في تحرير تجارة الخدمات في إطار منظمة التجارة

يهدف دعم أداء المؤسسات المالية وتقوية الأطر الرقابية للحد من تراكم المخاطر المالية ومواجهة أية هزات اقتصادية أو مالية محتملة. وقد تركزت جهود السلطات الرقابية في الدول العربية خلال تلك الفترة على تبني سياسات صارمة لإعادة هيكلة المصارف وتعزيز قواعدها الرأسمالية وخفض مستويات القروض المتعثرة والحيلولة دون تركيز مخاطر الائتمان لتحسين المصارف العربية من أية هزات إقليمية أو عالمية<sup>(77)</sup>.

كما أن دروس الازمة المالية وتداعياتها، أبرزت أهمية العديد من الجوانب التي باتت تستحوذ الأولوية في القطاع المالي والمصرفي العربي في هذه المرحلة والسنوات القادمة، وإن تفاوت الأمر فيما بين الدول العربية فيما يتعلق بدرجة التقدم في هذه الجوانب. تتركز هذه الإصلاحات حول تحسين فرص الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية وتحديدًا من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على خلق الظروف المواتية لتطور الاستثمار طويل الأجل والمؤسسات والأنشطة المالية غير المصرفية، والعمل على تطوير وتنشيط أسواق أدوات الدين بالعملة المحلية، بالإضافة إلى تقوية مقومات الاستقرار المالي وتحديدًا تطوير وتطبيق مفاهيم الرقابة الاحترازية الكلية. تساعد هذه الإصلاحات على تعزيز دور القطاع المالي في خدمة برامج وسياسات النمو الشامل والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي التي تمثل أولوية لصانعي السياسات في هذه المرحلة.

كما ظهر خلال هذه الفترة تركيز كبير على إصلاحات دعم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة استناداً إلى قدرتها الكبير على المساهمة في توليد الناتج وفرص العمل. حيث واصلت البلدان العربية اهتمامها بتبني إصلاحات لتقوية الأطر المؤسسية والتنظيمية الكفيلة بدعم هذه المشروعات وتبنت إجراءات لتوفير التمويل اللازم لدعم نشاطها من خلال تشجيع المصارف على حفز الائتمان الميسر لها وعملت على سن القوانين والتشريعات الكفيلة بتعزيز الدور الاقتصادي وتوفير البيئة المهيئة لنمو هذه المشروعات وتمكينها من المنافسة.

أو الإجراءات شبه التعريفية مثل الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. فيما يخص التخلي عن التدابير والإجراءات الاحتكارية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد تم وضع قواعد استرشادية موحدة لحماية المنافسة ومراقبة الاحتكارات بهدف زيادة الفاعلية الاقتصادية للتجارة البينية. كما تم صياغة اتفاقية التعاون الجمركي التي تحدد مجالات التعاون الإداري والفني بين الإدارات الجمركية العربية، ووضع جداول للتعريف الجمركية الموحدة وكذلك قانون جمركي عربي موحد. وفي اتجاه إتمام متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية العالقة، تم في قمة الرياض التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت عام 2013 تحقيق خطوة تقدمية من قبل الإدارة السياسية العربية وذلك بالتوجيه للانتهاج من كافة متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية عام 2013 والمتمثلة في استكمال باقي قواعد المنشأ العربية التصليلية ومعاملة منتجات المناطق الحرة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لما لهذين الأمرين من أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات وتعزيز التراكم في الصناعات للدول العربية.

من جانب آخر، اهتم كذلك عدد من الدول العربية بتحسين البنية التحتية في مجال تشجيع التجارة الخارجية سواءً من خلال تجديد وتطوير الموانئ القائمة أو إنشاء موانئ جديدة. إضافةً إلى تسهيل الإجراءات الخاصة بالإفراج الجمركي عن البضائع واستخدام أساليب التسجيل الإلكتروني للشحنات لتخفيض الوقت وتبسيط الإجراءات المطلوبة سواءً للصادرات أو الواردات، الأمر الذي جعل التجارة عبر الحدود في معظم الدول العربية تتم بسهولة ويسر. كما وقع عدد كبير منها اتفاقات للتجارة الحرة مع كتلتان تجارية إقليمية واتفاقات تبادل تجاري ثنائي بهدف تحرير مستويات التجارة الخارجية.

أما على صعيد إصلاحات تطوير القطاع المالي فقد شهدت الفترة الثانية تواصل طفرة السيولة النقدية لدى المصارف العربية وخاصة مصارف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجه جزء كبير منها لتمويل القروض الاستهلاكية والعقارية وشراء الأسهم الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير وطفرة في أسعار الأصول المالية وعمل على تكوين فقاعات في أسعار الأصول. لذا فقد ركزت سياسات إصلاح وتطوير القطاع المالي بشكل عام خلال الفترة الثانية على رفع مستوى السلامة المالية (Financial Soundness)،

<sup>(77)</sup> هبة عبد المنعم (2012). " أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار"، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية.

في مجال بدء النشاط التجاري، تبنت الدول العربية تدابير لتسهيل الإجراءات وتبسيط المستندات المطلوبة لبدء النشاط التجاري. إضافةً إلى تخفيض الحد الأدنى المطلوب لرأس المال ليكون دينار واحد في الأردن، أو إلغاء شرط الحد الأدنى لرأس المال كما هو الحال في جيبوتي، المغرب، السعودية، تونس، والإمارات. كما قامت معظم الدول العربية بإلغاء أو تخفيض الرسوم الخاصة بتسجيل الشركات، واستخدام الوسائل الإلكترونية بهدف التسهيل على المستثمرين. إضافةً إلى استخدام أسلوب "النافذة الواحدة" لإنهاء كافة الإجراءات المتعلقة بتسجيل وإنشاء النشاط، مما أدى إلى تقليص المدة الزمنية المستنفذة في استخراج التصريح اللازم لممارسة النشاط بالمنشأة. علاوةً على ذلك، قامت الكثير من الدول العربية بالنظر في النظم الضريبية المطبقة في بيئة الأعمال بهدف تخفيف العبء الضريبي وجعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية.

فيما يتعلق باستخراج تراخيص البناء، طبقت معظم الدول العربية الأنظمة الإلكترونية بهدف تبسيط الإجراءات الإدارية والتأكد من استخراج هذه التراخيص في الوقت المناسب. إضافةً إلى ذلك، اتبعت معظم دول المنطقة أسلوب "النافذة الواحدة" للحصول على التراخيص بهدف توفير الوقت والمجهود على المستثمر، وقامت بخفض الرسوم المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء للمشروعات. كما أتاحت للمستثمر فرصة الحصول على الخدمات مثل: الكهرباء والمياه، بصورة مبسطة وبتكلفة مناسبة مع تسهيل أساليب الدفع من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة.

فيما يتعلق بإمكانية حصول المستثمر على الائتمان، قامت معظم الدول العربية بتبسيط وتسهيل الإجراءات الخاصة بمنح الائتمان للقطاع الخاص. وإتاحة المعلومات الائتمانية للمستثمرين، قامت بعض الدول العربية بإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني بهدف توفير المعلومات عن المركز الائتماني للعملاء أمام الجهات المانحة للائتمان في الوقت المناسب. كما قامت السلطات في الكثير من هذه الدول بمنح العميل الحق في الاطلاع على هذه المعلومات ومراجعتها. كذلك قدمت بعض الدول حوافز ضريبية للمستثمرين سواءً من خلال إعفاء المستثمر من الخضوع للضريبة لعدد من السنوات أو خفض معدل الضرائب المفروضة وخاصة في بعض المجالات مثل السياحة وقطاع الإنشاءات وقطاع الإنتاج السلي، بهدف

كذلك توجه جانباً من التعاون العربي المشترك إلى دعم دور هذه المشروعات. فعلى المستوى الإقليمي، أقرت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى التي عقدت في الكويت في يناير 2009 مبادرة أمير دولة الكويت بإنشاء حساب خاص بمبلغ ملياري دولار أمريكي لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. اتفقت الدول المساهمة على تكليف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمهمة تأسيس وإدارة هذا الحساب. تتمثل الاغراض الرئيسية لهذا الحساب في المساهمة في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص وتشجيع تدفق رأس المال الخاص لتمويل المشروعات الخاصة في الدول العربية. إضافةً إلى المساهمة في تطوير ودعم وتنمية القدرات في القطاع الخاص من خلال تقديم الدعم الفني المناسب والاستشاري<sup>(78)</sup>. من جهته حرص كذلك صندوق النقد العربي على تقديم الدعم اللازم للدول العربية لضمان بيئة مواتية وممكنة لنشاط قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث استحدث الصندوق في عام 2016 تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لدعم الإصلاحات في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأهمية الدور الذي تلعبه الشركات العاملة بهذا القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

### الإصلاحات المؤسسية

شهدت الإصلاحات المؤسسية، زخماً قوياً خلال الفترة الثانية استناداً إلى رغبة البلدان العربية في تحفيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. بناءً عليه اتخذت الكثير من الدول العربية تدابير هادفة إلى إصلاح البيئة المؤسسية وخلق المناخ الاستثماري الملائم لتشجيع الاستثمار المحلي وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من أجل إتاحة المزيد من فرص العمل أمام الشباب وزيادة الإنتاجية. ركزت هذه السياسات على تحسين المحددات الخاصة ببيئة الأعمال مثل بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الخدمات، الحصول على الائتمان، دفع الضرائب، إنفاذ العقود، والتجارة عبر الحدود، ذلك بالإضافة إلى بعض المجالات الأخرى التي سيتم ذكرها.

(78) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الحساب الخاص بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

شملت المتغيرات المستخدمة كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة كمتغير تابع ومجموعة من المتغيرات المرتبطة بالأنواع المختلفة للإصلاحات الاقتصادية كمتغيرات مستقلة تتمثل في كل من نسبة رصيد الموازنة للناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم كمؤشرين لإصلاحات الاقتصاد الكلي ومؤشر الانفتاح التجاري (نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي الإجمالي) ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشرين للإصلاحات الهيكلية في مجال التجارة الخارجية وتطوير القطاع المالي. كما تم استخدام نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للإصلاحات المؤسسية، كما تم استخدام متغير نسبة الانفاق الحكومي الرأسمالي إلى الناتج كأحد العوامل الحاكمة (Initial Conditions) المؤثرة على النمو الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية للدلالة على حجم القطاع العام، الجدول (1).

جدول (1)  
المتغيرات المدرجة في النموذج الخاص بالفترة  
(2000-2015) ومصادرها

المتغيرات	المصدر
● معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. (%)	صندوق النقد العربي
● مؤشر الانفتاح التجاري. (نسبة مئوية من الناتج المحلي)	البنك الدولي
● الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة إلى الناتج المحلي.	البنك الدولي
● التضخم. (%)	صندوق النقد الدولي
● الانفاق الحكومي الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي.	صندوق النقد العربي
● عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	صندوق النقد العربي
● تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

في هذا الصدد، تم تقدير نموذج اقتصاد قياسي باستخدام أسلوب البيانات المقطعية (Panel Data) مع تطبيق طريقة التأثير الثابت (Fixed Effect) وتم اختبار معنوية المتغيرات المدرجة، وذلك لتحديد نوعية الإصلاحات التي تسهم في دعم النمو الاقتصادي، الملحق (6/10).

تحفيز المستثمرين على الاستثمار في تلك المجالات. إضافة إلى قيام السلطات بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني للضرائب لتوفير الوقت والمجهود بالنسبة للمستثمر.

فيما يخص تهيئة البيئة القانونية المواتية وإنفاذ العقود، اتخذت السلطات في معظم الدول العربية إجراءات لأتمتة المحاكم والمراكز القضائية من خلال تطبيق نظام الكتروني شامل لكافة القضايا. إضافة إلى تبسيط الإجراءات اللازمة لتسجيل وإنفاذ العقود الخاصة بالمستثمرين وتخفيض الرسوم المطلوبة في هذا الشأن. كما قامت بعض الدول العربية بإنشاء المحاكم التجارية لتسهيل نفاذ العقود والفصل في القضايا الخاصة بقطاع الأعمال في الوقت المناسب. بهدف حفز مستويات مشاركة القطاع في النشاط الاقتصادي، اهتمت عدد من حكومات الدول النفطية لا سيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باتخاذ عدد من الخطوات بهدف العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال العمل على إيجاد بيئة أعمال محفزة وجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية. وذلك من خلال تطوير قوانين الشركات إضافة إلى بعض التحسينات الأخرى في المجالات الخاصة بقانون الضرائب والبيئة التجارية. كذلك تبنت بعض الإجراءات الخاصة لتحسين مستويات الإنتاجية والتنافسية من العمل على زيادة مستويات التنوع الاقتصادي لجعل اقتصاد عدد من هذه الدول اقتصاد قائم على المعرفة مثل الامارات والسعودية خلال السنوات المقبلة.

### قياس دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي في الدول العربية باستخدام نماذج البيانات المقطعية Panel Data

يهدف هذا الجزء إلى قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بتطبيقها الدول العربية على دعم النمو، ولتحقيق هذا الهدف تم تقدير نموذج قياسي يضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة في إطار مقطعي وزمني خلال الفترة (2000-2015)<sup>(79)</sup>، باستخدام البيانات المقطعية Panel Data بدلاً من السلاسل الزمنية لقياس التأثير الزمني على البيانات المقطعية للمتغير الواحد لكل الدول العربية.

(79) لم تتوفر بيانات خاصة بعام 2016 لبعض المتغيرات المتضمنة في النموذج لذا كان من الصعب التطرق إلى كامل فترة الدراسة.

وقد أظهرت النتائج الخاصة بالنموذج ما يلي:

- ظهور تأثير معنوي لإصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي الهادفة إلى تحقيق الاستقرار السعري (وفق علاقة عكسية فكلما نجحت الإصلاحات في تقليل معدلات التضخم كلما عملت على دعم النمو الاقتصادي وكذلك تأثير معنوي لإصلاحات خفض العجز في الموازنة العامة على النمو الاقتصادي وفق علاقة طردية وكلما زاد رصيد الموازنة للنتائج كلما ارتفع معدل النمو).
  - ظهور تأثير معنوي للإصلاحات الهيكلية على النمو الاقتصادي لا سيما إصلاحات تحرير التجارة الخارجية (وفق علاقة طردية فكلما نجحت الإصلاحات في زيادة مستويات الانفتاح التجاري كلما ساعدت على رفع معدلات نمو الناتج).
  - ظهور تأثير معنوي للإصلاحات المؤسسية على النمو الاقتصادي (وفق علاقة طردية فكلما نجحت الإصلاحات في تهيئة البيئة المواتية لحفز الاستثمارات لا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة كلما كانت ذات أثر إيجابي على النمو الاقتصادي).
  - ظهور تأثير معنوي لحجم الانفاق الرأسمالي الحكومي على النمو الاقتصادي (وفق علاقة طردية وهو ما يعزى في الكثير من الدول العربية إلى الدور المهم الذي يلعبه القطاع العام في حفز النمو لا سيما عندما تتسم عملياته بالكفاءة وعدم مزاحمة الاستثمار الخاص).
  - على مستوى كامل فترة الدراسة تعد إصلاحات البيئة المؤسسية الأكثر تأثيراً على النمو في البلدان العربية يليها الإصلاحات الهيكلية ثم إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي.
  - إضافة لما سبق، ونظراً لكون النمو الاقتصادي قد يتأثر ببعض العوامل الدورية غير ذات الصلة بالإصلاحات الاقتصادية مثل التغيرات في أسعار النفط، كان من الضروري تقدير نموذج قياسي مكمل للفترة (2006-2015)<sup>(80)</sup> يعتمد بالأساس على استخدام بعض المتغيرات المستقلة (التفسيرية) ذات
- الصلة الوثيقة بالإصلاحات الاقتصادية المنفذة ممثلة في ترتيب الدول العربية في الركانز الفرعية المتضمنة في مؤشر التنافسية الدولية للدول العربية الصادرة عن (World Economic Forum) والتي يُعبر عدد منها عن مدى تقدم هذه الدول في عدد كبير من المجالات المرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية إضافة لبعض المتغيرات الأخرى ذات الصلة. تضمنت المتغيرات المستخدمة في النموذج:
- متغيرات دالة على إصلاحات الاقتصاد الكلي ممثلة في كل من ترتيب الدول العربية في الركيزة الخاصة بالبيئة الاقتصادية الكلية في مؤشر التنافسية الدولية وكذلك معدل التضخم كمقياس للاستقرار السعري.
  - متغيرات دالة على الإصلاحات الهيكلية ممثلة في ترتيب الدول العربية في الركانز الخاصة بالبنية التحتية، والابتكار والتطوير وأسواق العمل، كما تم كذلك استخدام متغير نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي الإجمالي (الانفتاح التجاري Trade Openness) كمؤشر آخر مرتبط بالإصلاحات الهيكلية في مجال التجارة الخارجية، ومتغير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كمؤشر للإصلاحات المرتبطة بالقطاع المالي.
  - متغير دال على الإصلاحات المؤسسية ممثلاً في ترتيب الدول العربية في الركيزة الخاصة بالبيئة المؤسسية في مؤشر التنافسية الدولية.
  - بعض المتغيرات الدالة على العوامل الحاكمة المؤثرة على النمو مثل متغير حجم الانفاق الحكومي الرأسمالي كمؤشر لحجم القطاع الحكومي ومؤشر دليل التنمية البشرية للبلدان العربية كمؤشر لمستويات التنمية المحققة والذي يعبر عن متوسط دخول الأفراد ومستويات خدمات التعليم والصحة في كل دولة، يعرض الجدول التالي المتغيرات المتضمنة في النموذج الخاص بالفترة (2006-2015) ومصادرها.

(80) تم اعتماد هذه الفترة نظراً لكون تلك المؤشرات المرتبطة بالإصلاحات لا تتوفر للبلدان العربية قبل عام 2006.

جدول رقم (2)

المتغيرات المُدرجة في النموذج الخاص بالفترة (2006-2015) ومصادرها

المتغيرات	المصدر	طبيعة المؤشر	السنوات
* معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	صندوق النقد العربي	نسبة مئوية	2006-2015
* مؤشر الانفتاح التجاري	البنك الدولي	نسبة مئوية من الناتج المحلي	2006-2015
* الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة إلى الناتج المحلي	البنك الدولي	نسبة مئوية من الناتج المحلي	2006-2015
* مؤشر التنمية البشرية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تسلسل من الأفضل	2006-2015
* التضخم	صندوق النقد الدولي	نسبة مئوية	2006-2015
* الانفاق الحكومي الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي	صندوق النقد العربي	نسبة مئوية من الناتج المحلي	2006-2015
* عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	صندوق النقد العربي	نسبة مئوية من الناتج المحلي	2006-2015
* مؤشرات تقرير التنافسية العالمي، منها الركائز التالية:	المنتدى الاقتصادي العالمي	ترتيب عالمي (المرتبة الأقل تعني ترتيباً أفضل للدولة)	2006-2015
1. المؤسسات			2006-2015
2. بيئة الاقتصاد الكلي			2007-2015
3. كفاءة سوق السلع			2008-2015
4. كفاءة سوق العمل			2009-2015
5. البنية التحتية			2010-2015
6. البنية التحتية			2011-2015
7. الابتكار			2012-2015

العربية وذلك بما يشمل إصلاحات الانفتاح التجاري وإصلاحات أسواق العمل والمنتجات وإصلاحات حفز الابتكار والتمويل (وفق علاقة عكسية فكلما انخفض ترتيب الدولة في تلك الركائز أي كلما تحسن ترتيبها العالمي كلما ارتفعت مستويات النمو الاقتصادي).

- ظهور تأثير معنوي إيجابي للعوامل الحاكمة المختارة ممثلة في حجم القطاع العام ومستوى التنمية البشرية وفق علاقة طردية حيث يدعم الانفاق الرأسمالي الحكومي مستويات الناتج المُحققة، كما يُمكن التطور الإيجابي المُحقق في مستوى التنمية البشرية البلدان العربية من تحقيق معدلات نمو أعلى.

- على مستوى الفترة (2006-2015) تعتبر إصلاحات أسواق العمل والمنتجات الأكثر تأثيراً على معدلات النمو في البلدان العربية يليها إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي ثم الإصلاحات الهيكلية.

بناء على ما سبق، يتضح من خلال نتائج كل من النموذجين الدور الهام لإصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية والمؤسسية في دعم النمو

تم الاعتماد على بيانات لعدد 12 دولة عربية هي (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، عُمان، قطر، الكويت، مصر، المغرب، موريتانيا) خلال الفترة الزمنية 2006-2015، وذلك لعدم توفر بيانات كاملة لكافة المتغيرات المدرجة في النموذج لكل الدول العربية. في هذا الصدد، تم تقدير نموذج اقتصاد قياسي بطريقة التأثير الثابت (Fixed Effect) واختبار معنوية المتغيرات المدرجة، وذلك لتحديد نوعية الإصلاحات التي تسهم في دعم النمو الاقتصادي للدول العربية، الملحق رقم (7/10).

أظهرت النتائج الخاصة بالنموذج ما يلي:

- ظهور تأثير معنوي لإصلاحات البيئة الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي (وفق علاقة عكسية فكلما انخفض ترتيب الدولة في ركيزة البيئة الاقتصادية الكلية لمؤشر التنافسية العالمية أي تحسن ترتيبها العالمي كلما ارتفعت مستويات النمو الاقتصادي).

- ظهور تأثير معنوي لعدد من الإصلاحات الهيكلية على النمو الاقتصادي في الدول

الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (2000-2015) وإن تباين تأثير كل منهم على النمو على مستوى الفترات الفرعية للدراسة.

### الخلاصة

اهتم فصل محور التقرير لهذا العام بتقييم دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي في البلدان العربية وأشار إلى أن فترتي الدراسة شهدت تنفيذ العديد من الإصلاحات التي استهدفت بالأساس تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الشامل والمستدام. واکب ذلك اهتمام تباينت وتيرته من فترة لأخرى بالإصلاحات الهيكلية لا سيما إصلاحات تنويع الهياكل الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية ودعم القطاع المالي وكذلك بالإصلاحات المؤسسية لتهيئة البيئة الملائمة لنشاط القطاع الخاص. استهدف جانباً مهماً من الإصلاحات التي نُفذت خلال فترتي الدراسة تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي عبر سياسات استهدفت خفض معدلات التضخم، وعجوزات الموازنات العامة وموازن المدفوعات سواءً تلك الناتجة عن الاختلالات الاقتصادية الداخلية أو انخفاض مستويات مرونة الاقتصادات العربية تجاه الصدمات الخارجية غير المواتية. حيث يلاحظ خلال فترة الدراسة التأثير القوي للتداعيات في البيئة الاقتصادية الدولية على مسارات النمو في الدول العربية وهو ما يُستدل عليه من ارتفاع قيمة معامل الارتباط بين معدلي نمو الاقتصادات العربية والاقتصاد العالمي إلى نحو 0.7، وهو ما يشير إلى ارتباط موجب قوي بين المتغيرين. كما يلاحظ ارتفاع مستويات الارتباط بين التطورات الاقتصادية الدولية ومسارات النمو في الدول العربية خلال الفترة الثانية بشكل ملحوظ بمعامل ارتباط بلغ نحو 0.8 مقارنة بالفترة الأولى التي سجلت معامل ارتباط يبلغ 0.5. يُعزى هذا الارتباط القوي إلى عدد من العوامل لعل من أهمها ارتفاع الأهمية النسبية لمكون الطلب الخارجي من مجمل الطلب الكلي في عدد كبير من الدول العربية، إضافة إلى ارتفاع مستويات تأثر الاقتصادات

العربية بالصدمات الخارجية في ظل انخفاض مستويات تنويع الهياكل الانتاجية والتصديرية في عدد من البلدان العربية وعدم مرونة نظم أسعار الصرف المتبعة والاستقلالية المحدودة للسياسة النقدية وطبيعة السياسات الاقتصادية الكلية المواكبة للدورة الاقتصادية بشكل عام.

انصب اهتمام الإصلاحات المطبقة خلال الفترة الأولى على إصلاحات الاقتصاد الكلي بشكل كبير فيما لم تتل الإصلاحات الرامية إلى تنويع هياكل الاقتصادات العربية نفس القدر من الاهتمام وهو ما قد يُعزى إلى اتخاذ الأسعار العالمية للنقط منحنى تصاعدياً خلال تلك الفترة كما لم تتل كذلك الإصلاحات المؤسسية قسطاً وافياً من الاهتمام في بعض البلدان العربية.

ساعدت إصلاحات تحقيق الاستقرار الكلي المطبقة في الفترة الأولى والبيئة الاقتصادية المواتية ممثلة في ارتفاع معدل نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى حد كبير في دعم أداء الاقتصادات العربية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي المسجل خلال الفترة الأولى لتصل في المتوسط إلى 5.4 في المائة سنوياً. على صعيد قدرة معدلات النمو المُحققة على زيادة مستويات التشغيل وخفض معدلات البطالة فقد تمكنت البلدان العربية وفي ضوء معدلات النمو المرتفعة المُحققة خلال الفترة الأولى إضافة إلى السياسات والإصلاحات العديدة التي تم تبنيها في عدد من البلدان العربية لحفز مستويات التشغيل في رفع معدلات نمو مستويات التوظيف في الدول العربية بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة لتفوق مثيلاتها المسجلة في عدد من الأقاليم الجغرافية الأخرى<sup>(81)</sup>. نتج عن تلك الإصلاحات تمكن الدول العربية كمجموعة من خفض معدلات بطالة الشباب بنحو 0.8 نقطة مئوية تقريباً في المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة.

(81) International Labour Organization, (2014). "Global Employment Trends".

من حيث طبيعة العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي أشار الفصل إلى أهمية الدور الكبير الذي تلعبه إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي في توفير البيئة الملائمة للنمو لا سيما فيما يتعلق بالإصلاحات الهادفة إلى احتواء العجزات في الموازنات العامة وخفض معدلات التضخم. كما أوضحت النتائج أيضاً أهمية الإصلاحات الهيكلية في دفع النمو الاقتصادي وخاصة إصلاحات الانفتاح التجاري نظراً لأهمية الطلب الخارجي كأحد أهم مكونات الطلب الكلي في عدة بلدان عربية، وكذلك أهمية إصلاحات أسواق العمل والمنتجات وحفز الابتكار والتطوير. كذلك بين الفصل دور الإصلاحات المؤسسية في دفع النمو الاقتصادي من خلال ما توفره من حوافز تشجع على زيادة الاستثمارات ودعم الانتاجية والتنافسية.

تلعب بعض العوامل الحاكمة دوراً مهماً في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في البلدان العربية ومن بينها على سبيل المثال حجم القطاع العام ومستويات التنمية البشرية. حيث يلاحظ التأثير الإيجابي لمستويات الانفاق العام الرأسمالي على النمو. ومما لا شك فيه أن طبيعة هذه العلاقة يحكمها مستوى الكفاءة حيث تظهر العلاقة الطردية عندما تنسم عمليات هذا القطاع بالكفاءة فيما تظهر العلاقة العكسية حال انعدام الكفاءة ومزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص. من جانب آخر، أظهرت النتائج العلاقة الطردية بين مستويات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي وهو ما يبرز أهمية الاهتمام بإصلاحات تحسين مستوى خدمات التعليم والصحة.

### نظرة مستقبلية

تواجه البلدان العربية تحديات اقتصادية تستوجب توجيه السياسات والإصلاحات الاقتصادية باتجاه تحقيق زيادة ملموسة في معدلات النمو الاقتصادي كقيلة بتوفير فرص العمل الكافية لخفض البطالة وخاصة بين أوساط الشباب والنساء. يمكن من خلال ما تطرق له الفصل الوقوف على توصيات مهمة على صعيد السياسات على النحو التالي:

- أهمية تبني خطط قومية لتنويع الهياكل الاقتصادية للبلدان العربية تدرج في سياق استراتيجيات تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي بالتركيز على القطاعات عالية القيمة المضافة والقطاعات التصديرية وقطاعات الاقتصاد المعرفي مع ضرورة تبني برامج تنفيذية لتحقيق هذه الاستراتيجيات تتضمن توزيعاً واضحاً للمسؤوليات وتصور لآليات التنفيذ والتمويل. مع التأكيد على أن إصلاحات تنويع وتقوية الهياكل الاقتصادية لا بد

أما خلال الفترة الثانية التي تأثرت فيها الدول العربية بعدد كبير من الصدمات العالمية والإقليمية مقارنة بالفترة الأولى فقد انصب اهتمام البلدان العربية على معاودة تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي لتجاوز التحديات الاقتصادية التي تواجه هذه البلدان إضافة إلى إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية لا سيما فيما يتعلق بالإصلاحات المرتبطة بتحقيق النمو الشامل والمستدام وتخفيف التفاوت في توزيع الدخل وتقليل معدلات الفقر. كذلك واصلت الدول العربية خلال الفترة الثانية اهتمامها بالإصلاحات الهيكلية سواء فيما يتعلق بإصلاح تنويع الهياكل الاقتصادية والتي شهدت دفعة قوية خلال تلك الفترة بهدف تنويع مصادر الانتاج والإيرادات الحكومية والصادرات. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تحقيق الدول العربية كمجموعة لتقدم نسبي على صعيد تنويع هياكل الانتاج حيث تراوحت مساهمة قطاع النفط والصناعات الاستراتيجية بين (20-40 في المائة) من الناتج خلال العقود الخمسة الأخيرة، بيد أن تلك الدول لا زال يتعين عليها بذل العديد من الجهود لدعم هياكل الاقتصادات الوطنية وزيادة مساهمة باقي القطاعات الأخرى لا سيما قطاع الصناعة التحويلية والتي لا تزال مساهمته في الناتج محدودة عند مستوى 9 في المائة وذلك مقارنة بنحو 22 في المائة للمتوسط المسجل في الدول النامية والأسواق الناشئة و16 في المائة للمتوسط العالمي<sup>(82)</sup>. كما أنه لا تزال هناك حاجة للمزيد من تقوية دور القطاع الخاص سواء فيما يتعلق بتوليد الناتج أو التشغيل حيث أن النمو في القطاعات غير النفطية لا يزال يعتمد إلى حد كبير على النمو في القطاع النفطي. كذلك يشار إلى أن إصلاحات الهياكل الاقتصادية كانت دائماً ما تعتمد وتيرة تنفيذها على الظروف الوقتية أو التقلبات التي تشهدها الدول العربية. فعلى سبيل المثال غالباً ما تنفذ إصلاحات التنويع الاقتصادي بوتيرة متسارعة ومكثفة في أعقاب موجات تراجع أسعار النفط، فيما تشهد تباطؤاً في فترات رواج أسعار النفط وتوفر السيولة النفطية. من جانب آخر، شهدت كذلك الإصلاحات المؤسسية زخماً كبيراً خلال الفترة الثانية في ضوء الحاجة إلى دور أكبر للقطاع الخاص وأهمية توفير البيئة المواتية للقطاع الخاص ولجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، عكسه تحقيق بعض الدول العربية لمراتب متقدمة في المؤشرات الدولية المهمة بقياس التنافسية الدولية.

(82) United Nations Industrial Development Organization, (2016). "Industrial Development Report 2016: The Role of Technology and Innovation in Inclusive and Sustainable Industrial Development".

مستويات الاستثمار والقيمة المضافة والتشغيل في ظل تسارع وتيرة نمو تجارة الخدمات حالياً مقارنة بتجارة السلع. كذلك من الأهمية بمكان تركيز إصلاحات القطاع المالي على زيادة مستويات الشمول المالي لا سيما للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لرفع النمو.

الاهتمام بإصلاحات الاقتصاد الجزئي لا سيما إصلاحات أسواق العمل والمنتجات ومن خلال تدابير تساعد على زيادة مستويات مرونة هذه الأسواق ودعم الانتاجية والتنافسية، مع أهمية البدء بإصلاحات أسواق المنتجات قبل إصلاحات أسواق العمل كي تخفف المكاسب الناتجة عن تطبيق النوع الأول الأثر غير الموازي للنوع الثاني من الإصلاحات على النمو في الأجل القصير. إضافة إلى ضرورة الاهتمام بالإصلاحات القطاعية المرتبطة بتحسين جودة التعليم والنفاد لأسواق العمل وفق رؤية متكاملة وجهود متواصلة لتحقيق هذا الهدف.

دعم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي عبر مواصلة الإصلاحات المؤسسية الهادفة إلى تهيئة البيئة المواتية لنمو أنشطة القطاع الخاص والتدابير التي تستهدف خفض تكلفة إنجاز المعاملات مثل تبسيط وتيسير إجراءات البدء في ممارسة الأعمال وضمان حقوق الملكية، إنفاذ العقود، حماية المنافسة وغيرها من الإصلاحات الأخرى لجذب الاستثمارات اللازمة لدعم النمو في العقود المقبلة لا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إضافة إلى إصلاحات لزيادة الشفافية والنزاهة وحوكمة الشركات والمؤسسات.

التركيز على توفير البيئة المواتية لنمو أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمكين تلك المشروعات من المساهمة بفاعلية في أنشطة الانتاج والتصدير وخلق فرص العمل.

الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن أن تنفذ بمعزل عن الإصلاحات الاجتماعية الهادفة إلى تحسين مستويات التعليم والصحة ولا يمكن أن تحقق مكاسب ملموسة بدون اهتمام كافٍ بباقي جوانب الإصلاح الأخرى.

من أن تُنفذ بشكل مستمر ووفق أهداف كمية وأدوار مناصرة بالجهات المسؤولة بغض النظر عن التطورات الوقتية.

- أهمية مواصلة إصلاحات الاستقرار الكلي الهادفة إلى توفير بيئة مواتية للنمو الاقتصادي. ومن بين إصلاحات تحقيق الاستقرار الاقتصادي لا بد وأن تُمنح الإصلاحات التي من شأنها تقوية قدرة البلدان العربية على مواجهة الصدمات الخارجية ودعم الحيز المالي (سياسات الانضباط المالي، الاستقرار السعري، تقوية الأوضاع الخارجية) الاهتمام الكافي بما يساعد على توفير الوقت الكافي لتنفيذ تدابير أخرى على صعيد الإصلاح الهيكلي والمؤسسي يحتاج تنفيذها لسنوات وذلك حتى توتي الإصلاحات ثمارها الداعمة للنمو.

- التركيز على تنفيذ إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية المواتية للنمو والتشغيل وخفض مستويات تباين الدخل، خاصة فيما يتعلق بالسياسات المالية مع أهمية التركيز في هذا الصدد على سياسات الانضباط المالي ولكن مع ضرورة الاتجاه إلى الاعتماد على التدابير الأقل تأثيراً على النمو الاقتصادي (منها على سبيل المثال تفضيل تدابير خفض الانفاق العام على تدابير رفع معدلات الضرائب، حيث أن خفض مستويات الانفاق العام أقل تأثيراً على النمو الاقتصادي مقارنة برفع مستويات الضرائب، وتفضيل تدابير استخدام الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة، وتفضيل تدابير استخدام ضرائب القيمة المضافة والضرائب على العقارات على الضرائب على الدخل والضرائب على أرباح الشركات لكون الأولى أقل تأثيراً على النمو الاقتصادي).

- دمج بعض الإصلاحات الهيكلية مثل إصلاحات تحرير التجارة الخارجية وتطوير القطاع المالي في سياق الاستراتيجيات والخطط الوطنية للإصلاح الاقتصادي نظراً لتأثيرها الداعم للنمو الاقتصادي في البلدان العربية. كذلك هناك ضرورة لتركيز إصلاحات التجارة الخارجية على استكمال جهود البلدان العربية الرامية إلى تحرير التجارة البينية للخدمات وذلك نظراً لما يرتبط بها من مكاسب كبيرة على صعيد زيادة